



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

شرح فقه الكيداني

المؤلف

محمد بن حسام الدين (القهستاني)

ملاحظات

كان الانتهاء من الكتابة يوم العيد ٩٤٧ هـ



منه عليه اما جبرئيل كتاب

كتاب شرح فقه كيداني

كامل مصنف ١٩٠٠

٢٦٨٧

٢٢٢٨٢

وروي عن بعض المشايخ ان من كان له تم فليجده الوضوء عند النوم
ثم تعدل فراشك فضع يدك على النية على اللام ثلاثا ثم يقرأ الفاتحة
عشر مرات ثم يقرأ سورة الاخلاص عشر مرات ثم يصل على النبي عليه السلام
ثلاثا ثم ينام على الوضع المذكور اي على نية الايمان مستقبل القبلة متوسدا
كفه اليمنى تحت خصره فانه يرى من منامه باذنه تعالى كلما نواه من صلاة كيف يكون
وهذا من الخوارق العجيبة قد جربته كثير من اهل العلم فوجدوا صادقا

نقله من نسخة
الشيخ

الشيخ لا تحزن



وقف لله تعالى

وقف لله تعالى
وقف لله تعالى

للمشهورين للنجوين بالفاضل الكيداني فاته من مهرة المناظرين
عنه هم فهو كالرباني شكوا لله تعالى مساعية بالرفق وان اسكنه
في اعلى فردوس الجنان لانه قد جمع مما يتبين في هذين الفنين الموزن فاصبو
دافعاً في الدارين ترغيباً فيها لالتخلص من العريضة الفوانيد في صياها صليين
الرغبة في الخلايد الفوايد الا انه لا يخفى عن غوامض ذناح واشاق

وقد اشهر في ما وراء النهر اشهر والشهر في الحاجات ولم يلتفت
من تصدق لشرحه الا الى توضيح الواضحات وتبوير الكتاب بالبركات من
المقالات فرقنا ما يدي الزمان نبذا من الاوقات ففرغنا الى شرح له
كان بالتمهات مغني في باب عن كثير من المطولات موجز بالاختلاس في
العبادات رجاء من الله تعالى ان يجعله وسيلة للتقادات وفي القاطرة
فيه فضل الدعوات للعبادة لنا والخرقة لهم عند الحاجات فنقول بشفقة
تعالى قال اسم الله حمله فعلية عند الكوفيين وهو اشهر واخف
عند البصريين واصل الجلالة الا له وكلامها علم مخصوص به تعالى
ان الاول المذكور خاصاً بحدود الحضرة تحلي الكشف والبيان وغيره
للعارفين عند سيبويه وقال في المنام اني قد غفرت بذلك وطهرت
من الاثام والسيئ ساكنة في المشهور فانه في الامل لم بكره
في ضمها وسم بالجوكتين لغة فيه وانما اني به ليعلم النبوة بهما
تعالى لا التميز على اليقين فانه يبين معاً كما قالوا والباء للاستعانة
اي بدوات وابتدأت باسم تعالى على المقصود مستعيناً باسم مخصوص

وقف لله تعالى
وقف لله تعالى

وقف لله تعالى
وقف لله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع قاعدة الفقه حتى وقفنا على مرأى خير التاجين
ابن حنيفة واصحابه رضي الله عنهم وعن ساوا سلفنا اجمعين والصلوة
والسلام على افضل المفضلين من الرسل واللائكة المقربين وعلى اله
واصحابه خير الواصلين بالآل عينا الى طريق مستقيم ما قال احد شهد ان
لا اله الا الله من قلب سليم **اقا بعد** فلما ارتحل من هذه الدار خياد
هذه الائمة الباراد من اصحاب سيد الاخيار المهتمين في كشف غوامض
الفروع وقد قضى عن التواضعات المتداخلة يد الموضوع بهذه الصلوات
كافية لبيان الاحكام واستخراج فروغها شافية لمبطل الاسقام فصول
الى رحمة الله مع الملك العلام وموائد فرائدهم موضوعات الانام
وساروا الى المنازل الموعودة واثارهم باقية الى يوم القيمة فقام
المشايخ بالاعتناء التام في التجسس والتأليف كمال التيسير ثم جمع
منهم ومن كتبهم تلامذة تم في كل زمان للقاصدين في المذهب الحنفي
حتى وصل النوبة الى الباراد في هذين العلمين المولي اطفاه الله النسي
صفحة الباراد

وقف لله تعالى
وقف لله تعالى

وقف لله تعالى
وقف لله تعالى

وقفاً لله تعالى

بذات موصوفة بما يليق بالالهية من صفات الكمال واختلفوا ان
الدلالة عليها تضمنية او التزامية وهي اشهر واستدل حاصل بالاتعانة
به تعالى فوجعل البقاء للعدية لكان اقل كلفاً فان المعنى قدمت
اسمه تعالى على ما هو المفضول او تقديم اسمه تعالى او مقتضى يقال بدأت
بالشيء وبدايته وابتدأت به وابتدائية اذ اقدمت على غيره وكما
قال الزاغبي وغيره من المحققين وقد حسن تقديم الجار على العامل
للتخصيص كما قال المتأخرون من الزمخشري وتابعيه وامر بمغايرة ^{الرجوع الى ما تقدم} والاشتراك
لتخصيص ان يتعلق الجار بالحمد والمعنى لم يكن الحمد الا بالاستعانة
باسم تعالى واللام لم يمنع عن على المصدر ولا التقديم كما بين في فحله
الرحمن الرحيم بالمحركات الثلاث فدجوزها بالبقاء وهما بالغة
ولحم فالجميع كثير الرحمة والانيام مطلقا فها متحدان معنا التاكيد
وان لم يرب عمل الاول الى الثاني سبحانه وتعالى وقيل لا يريد
على غطاءيم النعم والثاني على حقائرها ولذا اخروا عن ابن المبارك
الرحمن اذا استلوا عطيى والرحيم اذا لم يستل غضب الحمد ^{ادخل في النعم} هذه جملة مضادة
لاستمرار الحمد لا الهامه لان خبره فعل وهو الشناء على الجميل
الاختياري الاصل الى الحمد او غيره غالباً وقيل لم يكن الحمد الا بعد
سابقة التوفيق فلم يكن الا بعد الاحسان بخلاف الشكر فانه فعل
صادر عن احد لتعظيم النعم والفرق بينهما انه يختص بالوصول الى
الشكر وفيه الغماوس الحمد والشكر وهو عرفان الاحسان ونشر

والملأكم

والآدم يفيد اختصاص جميع المخلوق حقيقة عند أهلنا لا ادعاء
كما نعلم المعتزلة فان الاستغراق مقدم على غير العهد ولا عهد ^{الله}
للاستحقاق لانه بين العنق والذات ^{الذات} ولا نسلم انه للاختصاص المحض
كما طعنوا على ما جمع بينه وبين البسملة في الكتابة موافقة للتثنية وانما
قدم البسملة عملا بالكتابة والسنة والاعمال قال القفطي في جامع
ان الامة لم يجمعوا على كتابة البسملة في ابتداء الكتب والرسائل ^{لعل}
سند ما في الجعبري انه قال عدم عن جبرائيل اذ اكتبتم كتابا فاكثروا
البسملة في اوله وما دوي في حديث الابداء وفي صحة مقال ولذا
لم يكتب البخاري الا البسملة ولو سلم فالمراد هما ذكره تعالى سواء ^{والله اعلم}
في ضمن البسملة او الحمد كما ذكره شيخنا ابن حجر وغيره من الحفاظ
رب العالمين بتشديد الباء وقد يخفف اى متولى مصالح الكل فرد من افراد
الموجودات فان الرب مخفف الزبوا ومصدر رب الامراء الصلوة او الملكة
او ربه تريبا وهو تشاء الشيء حالها لا الوجد التمام كما في القاموس
وغيره وليس على حذف المضاف والاصدار كلاما مرذولا والعالم ما يعلم
به الشيء ثم سمي بما يعلم به الخالق من كل نوع من الفلك وما يحويه
من الجوهر والاعراض مثل عالم الانسان او عالم الملو عالم النار دون عالمه
وغيره من الافراد والمفرد المعروف وان كان له اخرون متساوا لكل فرد من افراد
هذه الانواع بمقتضى الاستغراق لا انه يهمل استغراق افراد نوع واحد منها
والفاعلة تجمع هذا الجمع لا العالم واليا سم فيقال الياسمين والعاقبة اي الذات

الملك الناصر محمد بن قلاوون

العالية التابعة للاعمال الصالحة جعلها الله لها التقنيين ^{أي التقنيين}
 بكل ما مورد المنهين عن كل منتهى كالانبياء والاولياء من عقب النبي بالفتح
 اذا تبعد والتقوى في الاصل جعل النفس في رقابة مما يخاف فالتقاء يدل
 من الواو والجل من عطف التربية الخاصة على العامة بينهما على فضيلتهما
 وارشاد ^{المراد بالعلم} المخلص الى تحصيل صفة التقوى عند التوصل ^{او حوريت العالمين} والافتقار الى
 المحدث من الثلاثة كما قالوا صفة السلطان او صفة الرياسة في الوفاء
 شأنا والادان اسواقا وليس الجبر كما لعابنه فان قلت الجملة نكرة
 كما قالوا فكيف يجوز ان يكون صفة للجلالة التي هي اعرف بالمعارف قلت
 ان الصفة اذا حقت بوصف جاز ان يكون تعتاله ولو تخالفا تعريفا
 وتكريكا لقولهم صدر في ذلك عن علي فاقول الفترة كافي التشديد في شرح
 التمهيد للعلامة السبعا في وهذا اصل جليل ^{ارام} دافع للاشكال المذكور
 وفي هذا المقام ولما ذكره رواية ابن سويح المدق على ما في مفتاح الحصن
 انبري قال صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يتدار فيه بالصلوة على فهو
 افطع محقق من كل بركة اي لاخير في فعل لم يصدر بالصلوة قالوا ^{بما رواه} والصلوة
 بالفم بعد له عن الواو والخطا وبالواو كتابة الا اذا اضيف او شئ فكيف
 صلاتك او صلاتان وقال ابن دوس خويلد ثبت بالواو في غير القرآن
 من اتصية في الشفاء الحاصل الا انه ليس في وسعنا ولذا امرنا ان نكل
 ذلك اليه تطا كما في شرح التاويذ وفي اللغج انها في الاصل العطف
 لكن بالنسبة اليه تعاليمه والى اللامكة الاستغفار والينا الدعاء ^{المراد}

وهو اللهم

وقف لله تعالى

وهو اللهم صل على محمد وعلى محمد افضل العبادات في هذا الباب كما ذكره
 المرزوقي وغيره وقال ابن حجر انما من الله تعالى للنبي عليه السلام زيا
 الرحمة وغير الرحمة وقال الجوهري انها في الاصل الدعاء يستعمل مجازا في غيره
 والسلام اسم من التسليم وقيل صدق ثلثا او من يد والاولا صحت
 والمعنى جعله الله تعالى سالما من كل مكروه وانما لم يكنف بالصلوة
 رعاية عظامه النص صلو عليه وسلم او قيل يكتفي بالسلام كما في المسنية
 وسلم على عباده به الف كتابة للفظا فالاحسن الترك والمنكرو للمرفق
 في ذلك سواء على ما في كتب الخط العزقي على رسوله جملة خبر للمعطوف ^{مراد بالالف}
 وجاز ان يكون خبرا للشانف ولما خيرا لا فخره عند سيويه
 وقيل يجوز العكس والرتول لغة مبالغة مفعل بالفتح بمعنى ذبح ^{مراد بالالف}
 اسم من الارصاد ما يذهب به للتحل من الكلام وفعل هذا الميات
 الا نادرا وعرفا من بحث لتبليغ الاحكام ملكا كان او انسانا بخلاف
 النبي فانه مختص بالانسان كما في التمهيد وغيره وقيل بينهما تباين
 فالرتول من معه كتاب والنبي من لا كتاب معه ولما هو وان النبي اعم
 وفي كل منهما فضلا ^{نظر لانه} من انزل عليهم السلام سبعة اصحاب الكتب
 الاربعة وشيت وابراهيم وادريس صاحب خمسين صحيفة وثلاثين
 وعشرين وفي رواية لابراهيم عشرة ولويس قبل التوراة عشرة وبحكم
 الخبر الوصل ثلثمائة وثلاثة عشر فلو لم ان يكون غير السبعة لم يكونوا ^{المراد}

وصف الله تعالى

عليهم السلام محمد اشهر اسما للشفقة وهي الف وقيل ثمانمائة او تسعة
وتسعون وانما سمي به الهاما والمخبة ذات كثير حصالة المحمودة او اكثر
لجلاله في الارض والسماء او اكثر حمدة تطاعم ولما كانت الصلوة عم
ناقصة بدون الصلوة على الال كما في شرح التأويلات وغيره فترى بطلان
وعلى الله بالغ مبدلة عن لعمرة لمبدلة عن لعملة عند البصرية وعن الواو
عند الكوفية والاول اصح لثمة اسم لذوي العزى وعرف المؤمنين من هذه
الامة او الفقهاء اعلمون منهم فلا يقال الال على المقلدين كما في
المغرورات والاول المختار كما في شرح مسلم والاحسن وعلى المحمدي
فان اضافة الى الضمير قليلة او غير جائزة والشيعة الشيفة لم يفعلوا
بين النبي عليه السلام والال بكلمة على زعمهم حديث من فضل بيتنا
بطل ليس منا اجمعين ناكيد وصفة جمع اجمع في الاصل اسم تفضيل
فان قلنا قرأت الكتاب اجمع معناه اتم جميعا وفي قرأت من كل شيء نقل
الى معنى الجمع والاولى ان يورد ثلثة مما هو مستعمل في الخطبة ما يدل
على براعة الاستدلال في النهاية انه شرط التخصيص والتشديد وتما
بعد علم امرهم العلم وهو اذ الشئ بحقيقته للتعليق بالذات
او النسبة وعلى الاول يتعدي الى واحد وعلى الثاني الى اثنين
وهو كلمة ترغيب المخاطب على الحضور للشام لانه يفوت بعد ما شئ
من الكلام كما في الكنف والمصباح واعلم ان هذا منه شروع فيما
كالقدمة لما هو المقصود من الابواب الثمانية بان العبد بالانسان

ح

وتخيف الله تعالى

على الاصول كالايان بالله تعالى ولا تكتبه وغيرها ولذا لا
تبدل بالفتح ولا يختلف فيها الانبياء ولا يطلق على احاد الاصول
كما في كشف الاكتشاف وغيره وكل منها كالتنقيح يضاف الى الله والنبي
والامة والملكة لا يضاف الا الى النبي فيقال سلة محمد وم لا يقال
سلة الله وملة زيد كما قال للظهير والرغبة وغيرهما فيشكل ما كان
الفاضل التقناذ في انها تضاف الى احاد الامة واريد بالمشروع
ما يامر الشارع بفعله او تركه دون ما يفتقر الله ما يجوز ذلك
شرعا فان الجائز ما يرد فالحلال ضد الحرام ويدخل فيه المكروه
من افراد غير المشروع كما تقرر والمباح وان دخل فيه مرجح انه
يستوي طرفاه في نظر الشارع بان يحكم به صرحا او دلالة
وبه خرج فعل البهايم والحيوانات وغيره لكنه لم يخل
مرجح انه يخرج عن حكم الاطاعة وسيأتي من المصنف
اشارة اليه فلم يدخل فيه الاتباعا فاجابة الى ان يتكلم ويراد
بالمشروع نوعه على انه رده تعلق الابتلاء بكل فرد من افراد ما
يقابله وغير المشروع فعلا اي غير ما شرع فعله وما ينهى عنه
من الحاصل بالمصدر الذي هو الهيئة التي تسمى باكل الحرام مثلا فان
المنعني عنه في الحقيقة هو الهيئة المصدرية الذي هو لا يقع بالفعل
بفتح الفاء فانه المصدر لا يكسر فاقاته اسم منه واثر مرتب على
المعنى المصدرية ولم يخرج عنه الفساد لانه وان كان يتأثر بوجوب

فان يتأثر ويجزى جزاء خيرا في الذارين من الثواب اسم من الثابتة
او الثنوب وهو الجزاء في الخير والشر الا ان استعماله في الخير
الكثر بين اوقات ان يعصيه كيف يراه يخرج من طاعته تعالى واصل
ان يتمتع بمصياها فاصل الواو مصدره المعصية والعصيان
وانما لم يكتب بالبين الاول لئلا يتوهم ان يكون مقتضاها الاطاعة
وللمعصية معا ولم يكن تكريره لتأكيد كماله فانهم لم يخرجوا الا
اذا كان المعطوف عليه ضميرا مجزوا نحو لما لم يبين وبينك وبينك
وبين زيد وبينك كما بين في محله فيعاقب اي يخرج جزاء شرعا من
العقاب وهو كالعذاب لا يجمع الشديدا واعلم ان هذا كلام لا يثنى
عليه كما حققنا محتاج اليه لبيان حكم كل من الطاعة والشرعة
وللمعصية الغير للمشروعة فلم يكن خيرا فضلا ان يكون محالا كما
خلق والابتلاء والتكليف المذكور تعلق اي ينسب تارة بالمشروع
فعله وتركه اي بما شرع فعله وتركه من المعنى الحاصل بالمصدر الذي
هو الهيئة التي يصير بالصلوة وجس النفس عن شرب الخمر فان الفعل
والترك في الحقيقة هو الهيئة المصدرية الذي هو الابتلاء والابقاء
والاحداث وضعتها في طبع واثاب كل منها وفيه اشعار بات
الشرع كالشرعية لكل فعل او ترك مخصوص من النبي من الانبياء عليهم
السلام صرحا او دلالة فاطلاد على الاصول الكلية مجاز وان كان
شائبا بخلاف الملة فان الاطاعة على الفروع مجاز وتطلق حقيقة

على الاصول

لكنه يعاقب من وجه آخر كونه السلام وكذا صوم يوم العيد
 نذر البيع الفاسد لانه وان كان يخرج عن عهد التذوق
 للامور لكنه يعاقب بها والشرع يجمع على الامور كما تقرر فلا يراد ان التذوق
 عن الافعال الشرعية يقتضي عند بقاء المشرعة وتركها اي ما شرع
 تركه وهو تركه ^{بغير} كلف النفس عن الفعل وعدم الفعل الا انه
 انما يراد المعنى الاول بقوله كونه متعلقا بالابتداء فيكون بيينة
 وبين الفعل تضادا لارتفاعها عند عدم العقل ولا يراد الثاني
 فيكونان بقبضين اذ المبطل لا يعد على الاعدام كما تقرر فلم يتعلق
 بالابتداء بدواعلم ان فعلا وتركاتنا فيهما المشرع وغير المشرع
 وجاز حذف التمييز نحو حكم ضربت واذا كان الامر كذلك فلا بد
 من بيان اسماء انواع المشروعات الاصلية الاربعية الفرض
 والواجب والسنة والمسحوق ولما للبائع فبين تبعا والبيان
 هو التعيين عما في الضمير واهتمام الغير كما في الاوارد وفي الكلام اشعار
 باقتضائهما ببيانها عند الحاجة وبان محو النقص لا يكفي وبان انغلاق
 العبارة محل في اداء ما على المبيع وبانه يجب على كل كلف ان يعلم اسم
 كل مشروع فلم تصح صلوة بلا علم بان هذا فرض وفاء واجبة سنة
 وان عمل بكل منها كما ذهب اليه بعض المتأخرين والاحسن التبديل
 بالاجناس فان المندرج هو النوع والمندرج فيه الجنس وهو النفس
 عند الاصولية عكس البنائية ومن بيان انواع غير المشروعات

الثلاثة

هذا هو الوجه في بيان
 المشروعات من حيث
 كونها من حيث
 كونها من حيث
 كونها من حيث

الثلاثة المحرم والمكروه والمفسد ولا بد من بيان معانيها اي مفهومات
 شرعية الاسماء الاربعة الثمانية على وجه الاختصار وبيان الحكماء اي ما
 يترتب على ذلك المعاني من الآثار على وجه الاختصار ليسهل على الطالب
 اي المبتدئ الرغب دركها اي فهم تلك المعاني والحكام فيسهل ذلك افرادها
 وضبطها اي حفظها بالمجهر وهو الاخذ في الشيء بالشقة واذا كان كذلك
 فنقول لمحي قولنا باعانة سائر العلماء وبالله اي باستعانة تعالى
 خاصة وبالله التوفيق اى كوننا موثقين والتوفيق جمع المقنض
 للخير ورفع المانع للمشروع الاصلى انواع اربعة الاحسن اربعة
 انواع فان المحرم هو العدد فرض وواجب وسنة مستحب لها
 اي على تلك الانواع ويقرب منها من حيث انه يدخل تحت حكم الشارع
 وان لم يشأ الله او معاقبا المباح وغير المشرع نوعان محرم وكروه
 ويتلوها اي يتبع كلا النوعين المفسد للعمل للمشروع فيه كما سياتي
 ان شاء الله الحق ان ما ياتي به المكلف سنة الاربعة الاصلية
 من القسم الاول والاصيلان من الثاني وكل منهما ارف فعل ووقوف
 ترك فالاقسام اثني عشر كما سبقت ذكره ان شاء الله تعالى واعلم ان الفرض
 والسنة مصدران بمعنى المفعول ولم يقع لكونهما بالمصدر ^{مصدر}
 بخلاف البواقي فانها بهذه الاسماء مشهورة ولذا خالفتهما الا المحرم
 فانه بلحوم مشهورة واولي كما ياتي فالحل اي جميع المشروعات وغير
 المشروعات وما يليها فالحل للفرج والفضيحة وليس بينهما فرق

كما قلنا والاحسن كلها فان الجسد هو الذي يتخوذ فادخل الدم على كل
وهو لعموم افراد النكر واجزاء العرق فيصح كل التقاض حامض لكل تقاض
كما في الشايخ ثمانية انواع في الاصل منسوب الى الثمن بالضم لانه
الجزء الذي صيرت تبعه ثمانية ففتحت اولها للتفريق في النسبة
منها كباي النسبة وعوضها منها الفاقشبت الياء في النسب
والاضافة وتسقط مع التثنية في الرفع والجر بدلالة اما ايهما
يكن من شئ وان وقع في الدنيا شئ الفرض فثبت اي فالفرض
لا محالة فعلا او ترك كتر بغيره فاما للتفصيل ولو تفيد
مع التاكيد او المحذور التاكيد متضمن لمعنى الشرط ولذا يجب ابقاء
قائم مقام الشرط والفاصل بين اما والفاء مبتدأ وهو الفرض
لغة الواجب كما في نهاية الجزري وعرفا ما ثبت من الثبات ضد الزوال
اي تقدر على كل واحد او جماعة قادرة عالمة بالحادثة فيشمل
فرض العين اي فرض كل ذات فلا يسقط باذاء بعض فرض الكفاية
اي فرض جماعة يكفي اداء بعض ويسقط باذائه عنهم كما اذا مات زيد
وعلم به جماعة فجحزه واخذ منهم فانه يسقط عنهم بفعله لانه
المقصود وبأنهم الكل بترك الكل وكذا الجوابات الام واللفظان من
وعيادة المريض والصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كما في المقدمة
وغيره وعلم الله قد يكون فضا على كل اذا ظن كل ان احدا لم يتم
به وغير فرض على كل كما اذا ظن كل ان غيره يؤتيه وغير فرض

على بعض

على بعض بظن اداء بعض كما في المناسك واليه اشير في الترجمة وغيره من
كتب اصحابنا بدليل نصيب نجفة فاعل لغة المرشد وعند الاصولية ما
يمكن ان يتوصل به لصحة الشغل الى مطلوب خبري كقوله تعالى انما الصلوة
والعالم وعند الميزانية للقدماء المتخصصة نحو الصلوة ما مور بها
وكل ما مور به ففرض والعلم متغير فكل متغير فحدث فكل متغير
او كما في بعض نسخ لانه عام مخصوص غير مقيد لان ما بعده يعني
وتحقيق عمومها يتوقف على تحقيقين ضروريين احدهما ان الادلة
السمعية اربعة قطع الثبوت والدلالة كالمعقود وبه ثبت الفرض العام
القطعي بخلاف وقطعي الثبوت وقطعي الدلالة كالمعقودات و
بالعكس اجاب احاد مفهومها قطعي وبكل منهما يثبت الفرض الظني
والواجب وكراهة الخيتم والحرام على الخلاف وقطعي الثبوت والدلالة كاجاب
احاد مفهومها ظني وبه يثبت السنة والسخت وكراهة التزيب
والخيتم على الخلاف وثانيهما ان القطعي له معنيان ما يقع الاحتمال
اصلا حكم الخطاب ومتوازن السنة والاجماع وبه يثبت الفرض القطعي
ويقال له الواجب وما يقطع الاحتمال انشائي عن دليل هو تعدد الوضع
مثلا كالقبيل والظاهر والشهود ويستحق بالظن الاثر العمل
في اعتقاد المجتهد وهو فاضل ما يبطل بترك العمل وهو دون القطعي
ويستحق بالفرض الظني كمقدار السخ وما يفديه وهو دون الفرض
وفوق السنة ويسمى بالواجب والفرض العملي كدعاء الوتر لا شبهة لفظا

ومعنى فيه اى في ذلك الدليل واحترفه عما ثبت بما وراء الفصل الاول
من الاول والثاني من الثاني الا انه يدخل فيه ما تواتر من النص كماخذ
العصا والاستيلاء وتثبت الفصل في الوضوء كما في المنة وانما عرف الغرض
المطلق ولم يقيد بالاجتهاد لان اصله في الغرض عليه حجاز كما اشار اليه
في الثاني الا ان المراد فيما يأتي مطلق الغرض بل هو الشئ وهو ما لا
بد لذلك الشئ منه ولو دبره ظنيا كما سيأتي وحكمه اى حكم هذا الغرض
هو لغة منع الشئ للاصدم وشرعا مشترك بين معاني منها خطاب الغرض المطلق
الله تعالى ويقال له الكلام النفسي ومدلول الامر والتمنى والايجاب
والحترم ومنها الاثر المترتب على الخطاب من الوجوب والحرمة او
غير ذلك ومنها الاثر المترتب على الافعال الشرعية والاوّل يسمى بالالتصا
الشرعية والثاني بالعرفات للشرعة وهو نوعان دينوى كالصحة
في الصلوة والملك في البيع لغروبي كالنّوب والعقاب وهو المراد
في هذا المقام الثّواب اى جزاء الثّواب وجزء الخير فيه تسليح لانه
قد يكون الفعل الصحيح بلا ثّواب بالفعل الذي هو عزم من الفعل
والترك على راي فيشمل الترك كترك اكل الميتة فانه فرض بثناب
كما في الكشف وغيره والعقاب في الاصل يدل عن شئ كما في المشارف
وقال الجوهري والبهرقي هو العقوبة فلم يكن تماكان بين اثنين
وفي التكملة انه اسم من للعاقبة وهو جزء الشر بالترك للغرض
غير مستحق بلا عذر اى بلا عفو عنه بفضل تعالى او توبة منه

او مانع

او مانع شرعى لانه حينئذ يصير فاسقا وفي الاكتفاء اشعار بان ترك
الصلوة عدا كسلنا لا يقتل الا اذا جحد لكن يهتبه ويجب حتى يصل
كما في فتح القدير والعذر بضمين والتكون في الاصل تحريم الانسان
ما يجوابه ذنوبه بان يقال لم افعله او فعلت لا بد كذا او فعلت ولا
اعود وهذا الثالث التوبة ككل توبة عذر بلا عكس ولا يحسن غير ما
عند الكوفيين وغير عامل بل الباء عند البقرة وحكمه الكفر بالغم
والعيال الفصح لغة الستر وشرعية عدم الايمان عما من شانه الايمان
بالاكتفاء بان ينكر قلبه شيئا ولم يعرفه تمام علم بعينه به بالضرورة
اولسانه بان لم يظهر عند الحاجة والاكتفاء من العرفان وقية
اشعار بان من حكمه لزوم الاعتقاد بكل فرض لا شبهة فيه في المتفق
عليه اى فيما اتفق اصحابنا عليه كترك التسمية عمدا فانه يقضي
ان يكون كافر او اهل السنة والجماعة ككفاية الصديق رضي الله
تعالى عنه وهذا القيد لزيادة التوضيح لانه مستفاد من ضمير حكمه
واعلم انه ان من العباد با الله تعالى بطل جميع طاعاته ولم يلزمه
القضاء الا بالحق فانه نسبة العمر اليه كنسبة الوقت الى الصلوة وقد
لحجته والوقت باق وهو بطل معاصيه قال كثير من المحققين
انزاله تبطل كما في التمر تلتية والواجب لغة ان اقطعا كما ذكر
خز الاسلام والبيهقي وغيرهما والادغم كما في الضحاح والمغرب
والاساس وغيرها وقد اشكل في التلويح الحق انه الثابت وشرعية

ما ثبت أي فعل أو ترك يقدر بدليل فيه شبهة مثل ما ثبت بأحد
من فسخي الظني تمام في الفرض إلا أنه يدخل فيه ما ثبت بالظني كالفرض
الظني والسنة والمسحب وقال الشافعي الفرض والواجب مترادفان ^{ما يتم}
ترعا تاركه سواء ثبت بقطعي أو ظني إلا أنه يشكل بفرض الكفاية
وملوه البناء واصطلاحنا الأول من اصطلاحاته فيه ترجحاً بلا
مخرج وعدم الاتفاق بين الدليلين والدلولين مع موافقة ^{الشافعي} الإمام
للمسح كالصلوة على النبوة عليه السلام والتمتع بين الفواش
وترك أهل الضب واللعب بالشرخ كافي للكشف وغيره وأعلم أن الواجب
قد يطلق على المعنى العام كما مر في مثل اللصيق كالصوم الذي وقته
معياري والشمع كالزكاة والخير كالقارة والخص كالحرام عند
المختصة كافي أصول الامتناع وحكمه أي حكم الواجب والأثر المترتب على
فعله حكم الفرض عملاً يميز عن نسبة في إضافة أي من حيث الفعل
والترك في باب ويعاقب ^{بلا} عذر وفيه ^{استدل} وهو أن التارك
إن كان متولاً لا يفسق لا اعتقاداً أي لا يلزم اعتقاد حقيقة ^{لشبهة}
بدليل ظني والاعتقاد في المشهور هو الحكم الجازم القابل للتشكيك
بخلاف البقيرين حيث لا يكفر أي لا ينسحب الكفر من الإنكار لجهده
أي ضافي الواجب بالقول والاعتقاد لوجود الظني لكن يكون ضالاً
ومبتدعاً لأنه مراد الخبر الواحد كافي للكشف وقيل يكفر لأنه يكفر
بأخبار السنة المؤكدة في النظم وغيره والأول أصح وأشهر والمجد

نفى

نفى ما في القلب ثباته وثبات ما في القلب نفية والسنة مثلثة
الطريقة ولو غير مرضية وعرفا بلا خلاف ما واطب عليه مقتضى نبينا
أو وثباتاً كما أشار إليه صاحب التحقيق ولله المصيرنا سنة نبيا صلى الله
عليه وسلم ما واطب أي داوم عليه أي ثبت بأمر من فعل أو ترك فالسنة
مصدر باعتبار المعنى الشرعي ولذا المشتق منها اللحن وغيره
النبوي إجماع من أسماء الشريفة عليه السلام وإنما دخل عليه الإمام لأنه
في الأصل صفة مروية بالتحقيق في قوات السبع وقال سيبويه
أن أهل التحقيق اتزوا الخفيف والأول المختار الحق أنه مهور
الإمام وقيل أنه من النبوة الارتقاء وهذا غير متقبل عند محقق
البقرة كافي الفائق عليه السلام فذكر أن حقه أن ترك الألف
كتابة وإنما أقره للاهتمام بشأن الضمير وإشارة إلى أن السلام
يجوز عن الصلوة على ما دل عليه النصوص كما مر وهو أظن أعم من الحقيقة
فيحمل ترك سنة صارت شعاراً لأهل البدعة فإنه سنة على ما
قالوا الختم باليمين مع تركه قرع أو مرتين عو كما حقيقتاً أو كتماناً
كما واطب عليه السلام عليه ولم يتكر على تاركه كالأعتكاف وكالتيا
فإنه لم يرو واحد أنه بدء بالشمال كما في شرح الوقاية إلا أنه سهو فاته
لم يرو أنه واطب عليه فيكون مستحباً لا سنة كما في فتح القدير وغيره
من المتقدمين وما قالوا إن الواجبة بلا ترك دليل الوجوب ففقدته
المسحح الكبير يبان الواجبة لم تثبت الوجوب بدون الأمر

الملك

بالفعل والالتزام على التارك ومع بالفتح والفتحة لغيره مخذوف
 اللام والباء دال على المحبة والسمعة لها خلاف بلا خلاف فانه مضاً
 لحد صاحبين في الأولى تركه مرة إذا المعنى في وقت حدوث مصاحبة
 رفض ذلك الشيء في جزء من الزمان وفيه كمال من وجوه الأولات في الجمع
 ان يكون ظرفاً للمواظبة لفقدان الاحاطة لشروطه في المظروف والثاني
 ان المواظبة اصل والتوكيد فرع والكلام بشعره بالعكس كما في قيام جاني
 زيد مع عمر ومن يفتن زيد امره على ما او ايل كما في المظول والثاني
 ان التارك اعم من الاختيار في الاضطرار وفي تركه كما قال الله عز
 وجل يدين من قبل فيه ما ترك من الواجب كما في ليلة القدر وغيرها
 ولم يحل على التارك بلا قضاء ولا كراهة أضاد التحدث كما تقرر والاطلاق
 دال على ان السنة تنقسم الى سنة لله وسنة للناس سنة المؤكدة
 الغرضية الى الواجب كالسنة الهادية الى الدين الكامل وما كان فاعداً شيئاً
 وتاركه ضالاً مبتدعاً والسنن الزوايد والسنن الزائدة على الله
 وما كان فاعداً شيئاً وتاركه غير ضال فاضافها كصلوة الأولى
 وانما جمع واللام يرد للجنس إشارة الى تركه من الغنم الأولى في قوله
 ان يكون المعنى سنة لها دال للطلاق على وجه الكمال وسنة الزائدة
 على جميع المكلفين في الاعمال عليه افضل الصلوات على التفضل
 والابحار وانما جمع الزائد لانه جعل المصنف اسماً كالحاصل وقد
 جمع الحالك على لهو كماله في الرضى وما في شرح الوقاية ان الاول

ما كان
 ما كان

ما كان على سبيل العبادة والثانية ما على العادة فمردود بان الفرق
 بين العبادة والعادة هو النية المتضمنة للاخذ صريحاً في الكفاية وغيره
 وجمع افعالها على التام عبادة مشتملة عليها كالمبني في محله فالاولى
 كما لا دان والاقامة والروايت والثانية كالنوك والصلوة في الليل
 والنوافل المعينة واذان القاعد والمفرد وسيره عليه السلام في القيام
 والوقوف والمشى واللباس وقد تنقسم السنة الى سنة العين كالروايت
 وسنة الكفاية كسلام واحد من جمع وقيل منه الاعتكاف ومرتبة رتبة
 شاذة والخاتمة من سنة العين والسنن عبادة وسنة اتباع كالطلاق
 في طهر بلا وطوفان الطلاق وان كان يعق للمباح كمنه سلوك على طهر
 صلى الله عليه وسلم والسنن البتة على التام والسنن الضمانية رضوان الله
 عليهم لجمعين مثل التراويح ووضع الكرسف فانه سنة عائشة رضي
 الله عنها كما في المسعودية والسنن المشايخ كالعقد الشع في الاستباك
 والطلاق قد ينصرف الى سنة غير عليه السلام وحكمه الثواب بالفعل
 والعقاب بالترك في سنة لله بضم الهاء وفتح الهاء الارشاد
 الى طريق يوصل الى المطلوب وفيه ان المشهور العتبات وهو ظاهر الغضب
 على احد لشيء مع بقاء المحبة بالترك كمن في المسعودية من اعتقد
 السنة على نفسه وعمل به فهو مؤمن سنني ومن اعتقد ولم يعمل
 فهو مؤمن عاصي ومن اعتقد على الخيرون فهو مبتدع ومن لم يعتقد
 اصلاً فهو كافر وفي الترمذي ان التارك اثم على الصحيح وقال

البشر
البشر

أولئك أنه بلام عليه مع حقوقهم يسير وقال محمد في المصنفين
على ترك السنة بقتاله وأبو يوسف بالتأديب كما في الكشف وفي الكفا
اشعاراً بأنه لا يكفر بترك سنة من السنن كما في النظم وغيره وقيل
أنه يكفر به عند بعضهم وكذا بالنهاون والاستخفاف كما في الحزابة وذكر
في الخلاصة لو ترك سنة بلا عذر نهاه ولم يقبل فرقه والظاهر مشعر
بأنه لا تارك الزوايد لا يعاقب بالإكراه ولا يسئ ومن حمله لا
بأس كما في التحقيق فهو قربة من حكم للخبث فتوكله مكروه كراهة
التنزيه كما يأتي والستخفاف من الاستحباب أن يجزئ الإنسان
في الشيء أن تجتهد كما في المفردات وشرعية مثل التطوع والنفل والتدب
ما فعله النبي من فعل وترك كترك ما قبل فيه لا بأس به عليه السلام
والأحسن ترك الألف مرة واحدة وتركه مرة أخرى أي ما لم يوجب عليه ما لم
يفعل أو ترك أو فعله مرة أو أكثر كما هو المنبأ به وإنما أخذه عن السنة
اشعارة إلى أنه دون سنة الزوائد كما تقرره ولما أطلق للخبث على فعله
غير النبي عليه السلام كالتحابة وغيرهم ولم يشترط إطلاق السنة
على سنة غيره عليه تعريض لهذا القسم من الخبث فقال وما أي
الخبث فعل وترك لحبه السلف أي استحسنة كل واحد من هؤلاء الفقهاء
صحباً كان أو غيرهم والأولى كلمة أو لا تترك نفختين لغة المتقدم
ثم سمي به الأباة المتقدمون ومنهم من كل من يقلد ويقتفي أثره في
الدين كما في حنيفة وأصحابه فأنهم سلفنا والصحابة والتابعين
فأنهم

فأنهم سلفهم كما في السمع وفيه أن أبا حنيفة من علماء التابعين
كما أثرنا إليه وقد قال رضي الله عنه ما أفاضنا على الرسول فعلى الرأس
وما أفاضنا عن الصحابة فمناخذ تارة ونترك أخرى وما أفاضنا عن الشا
فهم رجال ونحن رجال وإن السلف ضد الخلف من المتقدمين
والتأخرين والمتقدمون في مسائلنا أبو حنيفة وتلاميذه بلا واسطة
والتأخرين الذين بعدهم من المجتهدين في المذهب وقد يطلق
المتقدمون على المتأخرين وأصحابنا يطلق على مجموع الصائفين
كما في التسمية وغيره وانقل على الواقع أن من معاني هذا اللفظ فافهم
عليه وحكمه الثواب بفعل الشامل للترك وعدم العقاب بالترك
لكل منهما وفيه اشعار بأن تاركه معاتب ومبلام ففعله أفضل وتركه
مكروه كراهة تنزيه كما في فتح القدير إلا أنه بشكل ما قالوا أن الزيادة
على ثلث آيات بعد الفاتحة نقل ولا يعاب بتركها وأن صارت
فرضا بعد الفاتحة ولو كل القرآن وكذا الشروع في التأخذ والمباح
لغة من جئتك الشئ أي أحلت لك في الديوان والمعاموس وغيرها
لا من إجماع أبي ظهيرة وكالباح خلاف المظهور كما في الصحاح والأباحة
ضد الحرمة كما في الكشف وغيره لكن في بيان للضمرات أن الحل ينقسم
الأباحة لأنه فوفاً فيقتضيه ضرورة وفي خلق النهاية أن الأباحة
ضد الكراهة فافهم ما أي فعل أو تركه بخير العبد بالضم من التحسين
أي يعطى الله تعالى آياته الخبار فيه بين الأيتان بالفعل والترك

فله ان يختار كل واحد من الفعلين فهو الذي يراه في نظر ربه
 كما مثل الاكل زيادة على التكميل من الصلوة قائما والكسب بالتجمل وليس
 للترتيب وحكمة عدم الثواب فعلا وتركه وعدم العقاب بلا عدم
 العتاب فعلا وتركه والمحرم من الحريم وهو جعل الشيء محرما كما في القمار
 وغيره فبدل على المنع من جهة العقل فيحرم عليهم الخبائث والاستهتر
 الحرام وهو كالحرم صفة او مصدر والاول ارجح وشرعا ما ثبت
 اي شيء من الفعل والترك مقررا الشيء الشامل للفظي واللفظي كما
 هو مذهب الشيخين وهو المختار فيخرج منه ما كره عند محمد
 كراهة التحريم والتهنيئة التي خرج عن الشيء بالفعل والقول كاجتناب
 وشرعا لا تفعل استعلاء وهو المراد لا غير اذ العرف مقدم وجوبا
 على اللفظة فيه اي في حق هذه الشيئ والاصوب ان يقال المنع عنه
 مكان الشيء فيه فيدخل فيه المحرمات الاخبارية نحو حرمت عليكم
 اقربائكم وما تقررون بالجزء الكد من الشيء غير مانع لانه عناية لم يعتبر
 مناهي في التعريفات بلا من معارض له من عارض فان فلانا بمثله
 ايا في اليه بمثل ما اتي وشرعا اختلفا الدليلين نفيًا وإثباتًا
 بشرط المساواة وغيرها من الشروط نحو ما روي عن ابن عمر رضي الله
 ان اللحم الحار نجس وعن ابي عبيد رضي الله عنه ان لحمه طاهر والمراد
 في صورة المعارض فان حقيقة المعارض يلزم منها جهل الشارع
 بغير ذلك علوقا كبيرا حتى لا تقتلوا اولادكم خشية اهل اوق
 فان قتل

فان قتل الاولاد منه حرام نهى بلا معارض له واعلم ان حق الاحكام
 ان تضاف الى الافعال وتنسب كثيرا الى الاعيان ما ولة فيجاز في
 السند اليه نحو حرم الميتة ومال الغير اي كلها وحكمة الثواب
 بالترك اترك المحرم لله اي لاجل رضائه او خشية عن اي قهر ولم يهر
 وجل اي خلق الانبياء العظيمة للسند به عليه او تنافي في الجلال له
 وعظم القدر كما في المفردات وانما قيد به لانه لو اناب بمحرم الترك
 كان لكل احد في كل لحظة مشروبات كثيرة بحسب كل حرام لم يصدر
 عنه والعقاب بالفعل وحكمة الكفر بالخطال اي باتخاذ هذه حالا لا
 او ثمة طلبة كما في القاموس في المتفق عليه من المحرم وهذا لا يستدرك
 بغير حكمه لان المحرم شامل لفظي لا يكفر به بجملة الافعال والمكروه
 من الكراهة او الكراهية في الاصل منسوب الى الكره بالضم عوضا لالف
 من التحلل اليانين مصدر كراه الشيء بالكسري لم يرد فهو كراهية
 كره كفه وجعل كره اي كره كما في القاموس وغيره وشرعا ما
 ثبت من فعل وترك الشيء المذكور للقييد للحاكم الطائفي بقضية المعارض
 فيه اي حقيقة والاول المنع عنه فان الشيء مخبر عن تلك الصيغة
 الدالة على التحريم ولم يدل على الكراهة الا عند الشافعي كما بين
 في قوله ولو سلم فيشكل بالمكروهات الاخبارية مع الامر للمعارض
 المساو له بالارجح كصلوة مع صورة ذي روج وترك سنة
 لله وحكمة الثواب بالترك الموصوف اي لله عن وجل كما مر

وخوف العقاب بالشار والاول ترك الخوف فان كراهة التحريم كالحاج
 كما تقرر بالفصل المذكور وعدم الكفر بالاستحلال فانه ثبت منه
 بدليل اطلاق ولا يخفى ان هذا لا ينافي والحكم المذكور كراهة التحريم عند
 مجمل مع ان المتأخر مذهب الشيخين كما في خلاصة والضرر وغيرهما
 فلا بد من تحقيق الذم حينئذ فنقول التحقيق عند مجمل ان ما منع
 من الفعل بدليل قطعي حرمة وبطلان ذكره بحكمه او ما لم يمنع عنه
 وتركه او فتزنية والاصل في الفصل بينهما انه كان الاصل فيه حرمة
 اسقطت التحريم بسبب فتزنية ولا يخرجه كونه لحرمة ولحم الحرام
 كان اباحة لكن غلب على الفحوى وجوه التحريم فتزنية كسور
 البقرة الجلالة وسور سباع الطير وعند ما ان منع منه حرمان وان لم
 يمنع فان كان ليحرام اقرب الى سحى فاعلم محذور الحرام الشفاعة
 دون العقوبة بالشار فتزنية حكم الفرس على الصحيح وان كان الى الحلال
 اقرب لم يستحق فاعلم محظورا وبناية تركه اذ يوجب فتزنية فلا يكره
 تركه فتزنية عند ما تنزيهه عن التحريم عنده فسم من الحرام
 عندهما وهو ما منع منه بدليل اطلاق والمفسد من الانشاء هو التخرج
 عن الاعتدال فليلا كان او كثير في البدن او خارجة عرفا فالتأخر
 من التقصير هو احواله تاخير الجسم او غيره كالبناء والعقد للعمل
 او كغيره هو خفى من الفعل فانه فعل قصد لم ينسب الى الجوان
 وجملة المنوع فيه من العبادات والمعاملات كما سلك في الصلوة

وعدم

وعدم القدرة على تسليم المبيع والاولى ان يجعل هذا جذاً للبطل
 لتلاخلف عرفهم فانهم قالوا ان العمل صحيح ان وجد الاركان
 والشروط والوصف المرغوب فيه وغيره صحيح ان وجد فيه
 فيجوز ان كان باعتبار الاصل في اطر في العادات كالصلوة بدون
 ركن او شرط وفي المعاملات كبيع المنزول ان كان باعتبار الوصف
 ففاسد كترك الواجب وكالتواؤان كان باعتبار اخرها وور
 فمكروه كالصلوة في الدار المفضوبة والبيع وقت النداء واعلم
 ان الفقهاء ضربان حتى الله عز وجل خالصا او غاليا وحق العبد
 خالصا او غاليا والاول يستحق بالعبادات ويشتمل على اقسامها الثلاثة
 الاول الى الوقف من الهداية والثاني بالمعاملات يشتمل عليها
 المذخر الثاني وحكمة العقاب بالفعل المفسد للعمل عمدا او قصدا
 او نية وفيه انه لو زاد على صلوة فرض ركعة او ركعتين ثم افسد
 عمدا ليس عليه شيء ونظائره كثيرة وعدمه الى العقاب بالفعل
 سرا هو الخطاء عن غفلة وهو على نوعين كسب مجتونا وسكون
 قصدا به انسانا الاول معفو والثاني مأخوذ لان شرب السكر
 عن قصد ولا يخفى ان هذا النوع من غير المشروع داخل في الحرام
 فلا ينبغي ان يعد نوعا على حد كاشرنا اليه ولما فرع من نوع
 ما ياتي المكلف من العبادات والمعاملات شرع فيما يتعلق بها
 بقسم من العبادات اهم من سائر الاقسام ليكون تعريفا ونوعا

للتسابق وترغيبا الى سائر الاقسام فقال بعون الله الملك
 العلامة عاطفا على اول الكلام ثم علم بالصلوة اسم من التصلية
 المستعمل في المعنى الشرعي دون المعنى الاصلي وانما سميت به هذه
 الافعال لاشتغالها على الدعاء فيكون من الاسماء المفعولة وقيل من
 قبيل المنقولات لوجه الصلوة بدو الدعاء كصلوة الاخي
 جامعة صفة من الجمع ضم الشيء بتقرب بعض من بعض والاسماء
 حكيم فان الجمع صفة الشارع تعالى او صيغة نسبت كهاكمية
 لاربعة من الالف الثمانية الاول بضم الهاء جمع الاول وانما
 جمع لان ما وصف به وان كان مفردا لكنه كالمجمع في هذا الحكم
 وكذا قالوا ابتداءا وحديث العشرة الاوسط وحق الاوسط بالزمان
 وعلى هذا لا يبعد ان يا اول الموصوف بالتوابع فالمعنى اسبق
 من النوع الثاني الاني فهو اسم تفصيل يستعمل عن المقدرة
 واللام الزائدة كما قالوا في الخير منه والمراد الفرض والواجب
 والسنة والمستحب شرعا اي بمقتضى الشرع لا الطبع وقد مر قد
 توجد الاربعة منها الاخر جمع او مفرد اي شدة تاخر اسم غيرها
 فهو اسم تفصيل يستعمل كما لا اول على ما ذهب اليه ابن جنى والمراد
 المباح والمحرم والمكروه والمفسد فيها اي في الصلوة طبعها اي
 بمقتضى طبع الانسان لا الشرع والطبع كالطبيعة السجية
 واذا عرفت ذلك فلا بد من تفصيل اي بيان كل جزء من جزئيات

كل نوع

كل نوع من انواع هذا القسم وعددها اي بيان عدد جزئيات
 كل نوع بطريق الاختصار لغة حذف طول الكلام وعرفا تفصيل
 المباني مع ابقاء المعاني كما الاشارات والاختصار انما يستعمل
 جزئيات كل نوع حال كون تلك الانواع مرتبة اي مقبلة او ختمة
 ما حذر ان يتقدم ويتاخر من هذا النوع فيكون الترتيب
 مستوعدا في المعنى العربي للتقدم على القوي الذي لم يعتبر فيه للترتيب
 في المقدمة وغيره مراتب الاشياء بمراتبها ان داز بساكن
 جدوها كما انما يقبل مرتبة والضمير لانواع التي هي صفة لكل
 نوع كما بينا لانه اجري التمييز على اسم المضافة ولوجعل المرتبة اسم
 فاعل فلا حاجة الى ذلك ولا يجوز ان يجعل حالا من التفصيل كما لا
 يخفى على ثمانية ابواب مصدر اي ترتيبا وحقا على هذا الطريق
 والنتيجة الاصل مدخل ثم سمي به ما يتوصل اليه الشيء وفي العرف
 طائفة من الالفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد وقد يسمى
 ما دل على مسائل من صنف واحد كما في هذا المقام تسمية الثماني
 اي الملتزمين على انفسهم بتابعة الشيء صلى الله عليه وسلم
 في جميع ما جاء به فالايان لغة التصديق وعموما الاعتقاد الزائد
 على العلم كما في التقويم وقال الامام الزاوي في تفسيره ان التصديق
 هو الحكم الذهني للفاير للعلم فان الجاهل بالشيء قد حكم به
 فقد اشكل ما قال العلامة التفات اني ان الايمان هو التصديق

الذي قسم العلم اليه في النطق وليس الاقرار ركننا عند المحققين
بل شرط الاجزاء الاحكام وقال الامام السرخسي وفخر الإسلام
انه ركن لحظ فانه قد يسقط واما العمل فداخل فيه عند كثير
من العلماء كما لك والشافعي والاوزاعي وغيرهم وفيه اشكال
ظاهر جوازه ان الايمان يطلق على ماهو الاصل والاساس في
دخول الجنة وهو التصديق وحده او مع الاقرار على ماهو
الحكام المبنى للاطلاق وهو التصديق والاقرار والعمل
وموضع الخلاف ان يطلق الاسم للاقسام **الثاني** **الكتاب**
الاول اي سبق من الابواب الباقية في بيان الفروض التي
ليان فرائض الصلوة فلا يرد ما ذكره من اشكال ظرفية
المعنى للفظ واللفاظ قوابل المعنى فالبيان الكشفي عن شيء
وهو اعم عن النطق والفريضة اسم من الافتراض وهو الايجاب
كما في التكاليف ثم جعلت بمعنى الافتراض ثم نقل الى المعنى الشرعي
الاغم من الشك والركن او صفة بمعنى مفروض والثناء للنقل
الى الاسمية لا للتأنيث فيكون صالحا للمذكر والمذكر لا يتأنيث
ستواء المذكر والمؤنث فيه واما يدل الفرض السابق المعرف
بالفريضة ليشير به الى ان المراد به ههنا ليس الشيء الفرض
بل فرض الشيء فيدخل فيه ما يفرض بزعم المجتهد وهي ترك
الفرائض خمسة عشر الا حسن الاثنا عشرة فان الطهارة

في الفريضة هو ما يفرض به العمل

كافية

كافية والترتيب لم يفرض على المصحح كما في الحرانية بعضها فرائض
خارجية تستحق كل كماله بالشرط فانها ما يتوقف عليه وليس جزء
وبعضها داخلية يستحق بالركن النفس للجزء من الشيء اما الخارجية
فثمانية من الفرائض واما التي شاء بالعدد والتميز مؤنث لانه
اذا حذف جاز في العدد الوجهان وجاز ان يكون التميز مذكرا
كالامور على انه يصلح للمذكر كما مر الوقت لغة نهاية الزمان المفروض
لعمل ولهذا لا يكاد يقال لا مقيدا كما قال الراغب وشرعا ما غيبت
الشارع لاداء الصلوة فيه من زمان هو العجز عن الصبح الى الطلوع
والظهور للجمعة من الزوال الى بصرودة الظل مثلية وهو المختار
والعصر منه الى الغروب والمغرب منه الى الحجرة والعشاء منه والوتر
الواجب التاخير الى الصبح وههنا اشكال من وجهين الاول اذ الوقت
ليس فعلا من الافعال وكلامنا فيه ولعل المعنى اداء الصلوة فيه والثاني
ان الشرط للاداء هو الجزء الاول من الوقت لا كل الوقت فانه سبب الوجوب
ان يخرج الفرض من وقته والا فاجزاء المتصل بالشرع ولا يطلق الوقت
فانه طرف المودتي فيقع الاداء في اي جزء منه وقامه في التلخيص وغيره
وطهارة البدن اي تطهير ظاهر جميع اعضائه بالفصل من الحدث
والنجاسة الموحدة ولو مرة ومن غير الرقي ثلث مرات ولان غاية التوالى
في البدن كالعصر كما في الرخيرة والطهارة بالفتح مصدر طهر
بحركات الهاء والفتح افصح التنزه عن الادناس الخبيثة كالانجاس

وفي الحكمة مجاز الشرح جمع بينهما وبالضم ما يظهر من المال
والبدن ما سوى الاخر في المنكب اليه كافي الغريب وفي المقابل غيرها
فالرأس والعنق واليد والرجل يدخل في الحكمة تغليباً وانما اولنا لانه الموضوع
فصل الحلف وقد تضمن اللازم المتعد كافي للغيبة واهل البيت يرضي
عن استثناء قدر المعقوف من النجاسين وكذا الحكم فيما بعد وانما ظاهراً
غيره وقدم الوقت لانهم لم يسقط بخلاف الطهارة فانها قد تسقط
كما اذا خرج وجهه مقطوع اليد والرجل فانه يصط بلا وضوء وتم
ولا يعيد على الاصح كافي للزمانه والثوب اي ثوب يصط فيه ولو زابا
على السجدة في الاختيار ويصلي في الثوب النجس عند الاضطرار والثوب
لغة ما يلبس من القطن او الصوف او الخن او غيره ولا يطلق عادة
على الباطل والنجس والستر والعمامة والفلسفة ولذا لا بد من
تحت الوضوء واصل الرجوع الى الحالة الاولى او المقدرة والغزل
رجع الى المقدرة والكلان اي موضوع قديم المصط وجبته في رتبة
فلابا من في نجاسته تحت اليد والركبة كما فرض تغليبه على نجس
وقام عليها او فرض على الارض النجسة بلا تطهير ولو جلس على رجب
نجس فيفسد خلاف ما يجمع ملتحق القدمين لاما على الثوب والكلان
وهو لغة لثوب الشئ والمستقر واعلم ان مقام التفصيل يقتضي
ذكر طهارة الماء والابوالطهارة مطلقاً كالنية فان لم يقل نية
الفرض والواجب والستر والنقل والخامس ستر العورة

والماء

والماء او ورق الشجر والطين ولا اعتبار ستر الفلج والاطلاق
دال على اشراط الستر من نفسه وغيره الا ان العامة من اصحابنا
لم يجعلوا الستر عن نفسه شرطاً كافي للكرامات والعورة مفصلة القبل
والدبر ومحفقة ما سواهما من غير الوجه والكفين من الخلق وموضع
الاذن من الرجل ومنه ومن الظهر والبطن من الامة فان انكشف
الرجل من المحففة ففسد واكثر من قدر الذراع من المحافظة كما
في الجلابي فالستر بالفتح تغليظة الشئ والعورة سواة الامة
من العاد المدعوم ولذا سمي النساء عورة واللحم ان يصط الرجل
في فم من وازار وما مل وكذا المرأة بزيادة غمار واستقبال القبلة
بالكسرة للجهة وعرفا ما على الوجه من الارضات ابعد الى السماء الشاة
فيما يجاذى الكعبة وهو قبلة لاهل المسجد والمسجد للكهنة ومكة
لاهل الحرام والحرام لا فاقى على ما قاله بعض المشايخ فوضع على النكاح
كافي للمفاتيح وذكر في النظم ان المغرب قبلة لاهل المشرق وبالعكس للمغرب
لاهل الشمال وبالعكس للجهة قبله كالعين يعرف باحد الدليلين
الاول المحارب المنصوبة بالجماع الضاربة والتابعين فانهم جعلوا
قبل العراق ما بين المشرق والمغرب وقبله خراسان ما بين المغربين
وكذا قبله ما وراء النهر والثاني الثمال عن اهل ذلك الموضع
ولو واحد فاسقاً اذا ظن صدقة وعند فقد هدى الامر
التحريم على ما حكى عن ابن المبارك انما يحصل الجودي في الاستقبال الظن

الاذن المتي وعنده فقد هذه الامور التي كافي الكون في ولايات
 بالحرف في ردود المقابلة بالخطية مان بقي شيء من طبع الوجهة منا
 للكعبة كما قال صاحب التحقيق في طينة الهداية والاستقبال كما
 لا اقبال التوجه نحو القبلة كما قال الربيع فاليقين للتاكيد لا الطلب والنية
 بتسديد الياء وقد يخفف لغة العزم ونزها العصد الى فعله تعالى
 وحده ومع اللفظ افضل والاصح ان يقال اللهم اني اريد فرض الظهور
 او الصلوة لله تعالى والدعاء للميت او صلوة الوتر او الصلوة فيسره هالي
 وتقبلها مني في الدنيا والخراب والتفعل يكفي بطلان الصلوة على
 الصحيح وقيل لا يكفي في الاوليين ولا يشترط العدد كافي النية
 والخزائفة والاطلاق مشعر باشتراط نية الاقتداء وذا بعد تحريمه
 الامام وينوي عند العامة اذا وقف الامام موقف الامامة
 وهذا اجود كافي النظم ونية الامامة كما قال الكوفي وابو حفص
 الا ان العامة لم يشترطوا ذلك الا للمرأة والشرطية تشير الى وجوب
 حضور القلب عند التحريم فلو اشتغل قلبه بفكر مشتهر مثلاً في ثناء
 المادكان فلا يستحق الاعادة وقال الباقي لم ينقص اجرم الا اذا وقع
 وقيل يلزمه في كل حين ولا يوجب خد بالسر ولا انه معفو عنه لكنه
 لم يستحق توباً بالكل في النية ولم يعتبر قول من قال لا اية لصلوة
 لم يكن قلبه فيها معهما كافي الملتقط والخزائفة والشرعية وغيرها
 واعلم ان حضور القلب في غير ما هو بلائس له وهو هذا العلم

بالفعل

بالفعل والقول الصادق عن المصلي وهو غير التفهم فان العلم
 بنفس اللفظ غير العلم بمعنى اللفظ والتكبيره لغة قوله الله اكبر
 مرة فان التمام في الاصل الموحدة ويجوز ان يكون للمبالغة والتفعل
 ان كان بمعنى اسم المفعول وشرعاً قول دالي على التعظيم فقط
 نحو الله اكبر او كبيراً وباللام او اللهم وعند ابي يوسف لم يحج
 بالاوليين ومحمد اشترط الكلام التمام وكسره عند بعضهم
 الا بالاولى الاولى فان العواقب لم يكن فرضاً وفي الشرطية اشعار
 انه لو كبر محمدنا او حامل غناسة او مكشوف العورة او قبل الزوال
 او من قافض في الماء ورفع رأسه او قامها او سرها او زالت الشمس
 او استقبل فصل وجاز ومن قال بالركنية لم يجوز كافي فتح القيد
 وبانه لو بنى على خرعة الاربع الظهر او على الظهر ركعته او العصر
 او فائتة جاز لانه لا يشترط التكبير لكل صلوة وتامة في النية
 وفيه دلالة على ان النية قد يكون متأخرة عن التكبير والفرق
 اذا خطية سبعة القيام للواجب دون التفعل لغة الانتصاب
 وشرعاً استواء الشق للثقل والاعلى فالركن اصل القيام لاستداده
 الا بيري ان الامام لو لم يطول اقيام في الشق الثاني اجزاه لانه
 لا افرقة فيه كافي الاصل فالاستداده انما يجب لتحصيل القراءة كافي للامرار
 لكن في التمرنا في اختلاف اوقات القيام في حق الاتقي هل يتقدر بقدر
 القراءة وفي حق الاتقي وللأحسن قد ثبتت ايات والقراءة اي خزانة

اية نصية عنده وهو يله عندهما ولا يينا ولد ثا دون الاية كما ياذ
 ولا مثل ذلك ومن كان عده البعض اية لان القراءة فم المرف
 والكل بعضها الى بعض في التنزيل كما ذكره الراغب ولو اكتفى بالجملة
 لم يفتح على الاصح لانه بعض رواية وما في اويل السور وان قالوا ان الاية
 لكن لم يثبت قرأنا يقينا كما ياتي والركوع الواحد لانه اسم الجنس لم
 يدل على العدد عندنا وهو لغة الاحتناء وشرعا الاحتناء الظاهر
 وتوفيل لا فلو حرر كالمثل اجزاء في ظاهر الرؤية وعنه ان ترتيب القيام
 لم يجر فالصواب سنة لم يفرض خلافا لابي يوسف والنجدي اى ادى
 ما يطلق عليه اسم السجدة تين فان اسم الجنس يدل على العدد عند اهل
 العربية فغير اشكال وهو لغة التثنية لا وشرعا وضع بعض الجبهة
 او الالف على ما يجود شدة من الارض او غيرها بحيث لو بالغ لم يستقل
 رأسه لكن لو اكتفى بالالف اسما، عند كافي الجلاء وعنه وضع
 للجبهة فقط وهو قولهما وبه يفتي كافي الوقاية وذكر في النصف
 ان وضع الالف سنة وفي الخلاصة كره الاقتصار على احدهما
 بلا عذر وفيه اشارة الى ان الخذف والركن ليس محل السجدة
 لا فرضا ولا سنة ولو بالعدد كافي الكافي وغيره من المتداولات
 وذكر في الخلاصة انه لم يجر السجدة عليها اجماعا ولا يعتد بكلام
 الكشاف ومتابعيهما من محل السجدة والحان وضع اليد
 والركبة والقلم ليس بفرض كما قالوا وفي القنينة وغيره ان دفع

القديم

القديم مفسد على الصحيح وانما لم يذكر الانتقال وهو فرض عين
 عنده على الصحيح لانه لا تخيل من بعده حجة لذهاب من الركوع الى
 السجدة ونزع ما سجد عليه ولا فسجد على الارض بلا دفع الرأس ما ذ
 كافي الكافي **والخامس** القعدة الاخيرة ركن في الواجب والتقل
 والاصح انها شرط للصحة المخرج كالشكيب للدخول الى الركعة لوصف الف
 ركعة ولم يفتد لافي الاخر في كافي الكافي ودوي انها واجبة
 كما في النظم والخفة وغيرها والقعدة المربعة من القعود للجوس
 او هو من القيام كافي القاسوس وشرعية الجوس قد استشهد او
 مقدار الشهادتين او ادى ما يطلق عليه اسم كالركوع والاول
 اصح والاخيرة مؤنة الاخيرة مع الاخر بكم الشاء ما يقابل
 الاول واحتج به عن القعدة الاخيرة وقعدة السهو فانها
 واجبة انما قالوا والترتيب وضع كل فرض من الصلوة في
 مقام يليق به فيما اتخذت شرعية اى بين افعال الفرد ولم
 تعدد والشرعية مستدركة في كل ركعة فيفرض القيام ثم القراءة
 ثم الركوع ثم السجدة وفيه اشارة بان الترتيب فيما افعله
 في كل ركعة كالسجدة ليس بفرض بل واجب اوفى جميع الصلوة
 فيقدم جميع الاركان على القعدة الاخيرة وفيه اشارة بان
 الترتيب فيما افعله في جميع الصلوة ليس بفرض ركعة
 المبوق والمنع الخوف فيشير الى فرضية الترتيب مما اتخذ

انما عده من الاركان وما كانت
 شرطا كما ذهب اليه بعض النحاة لانها
 متصلة بالركعة فاختصها بهذا وهذا
 لانه الترتيب يميز بين الركعات
 والركعة واحدة غيرهما ولكن
 بعد من الاركان لا يتصل به

الاولى

في كل ركعة وكل الصلوة كالقيام أو الركوع والقعدة الأخيرة والى
 ان الترتيب فيما تعدد في كل ركعة وكل الصلوة ليس بفرض بل واجب
 كالسجود والى انهما لا يتحدون تعدد في كل ركعة كالقيام أو الركوع
 والسجود ليس بفرض بل الترتيب فيما تعدد والتعدد في كل الصلوة
 ركعة والقعدة الأخيرة وقد قالوا بفرضية كليهما وأعلم ان ما ذكره
 من فرضية الترتيب مشكوك في اختلافها في الحاشي والآخر
 والحاشي انه ان الترتيب بين الأركان واجب وبه صرح ما جليوا في
 وفي الترتيب ان الترتيب في الأفعال ليس بفرض وفي التفسير
 شرح النجاشي ان الترتيب فيما بين غير السجود من شرط على ما قالوا
 وهذا بناوي با على صوت على الاختلاف ويحتمل ان يكون إشارة
 الى الضعف كما لا يخفى على العارف بعرفهم وبنيته ما قال العلامة
 التقنازي في فروع هذا الكتاب ليس بشرط في الأركان والمزاج
 من الصلوة بفعل للصلاة الاختيار في التناوب للصلوة عند اتي حنيف
 على ما ذكره البردعي وقال الكرخي وغيره من محقق اصحابنا انه
 ليس بفرض عندهم لكن يفقد الصلوة عندهم ويتم عندهما
 اذا اعرضت قبل المزاج معان كوجدان الماء اذا تجشع فيه
 اكثر من قدر الدم ودخول الزوال وتغير اذا قضى الفجر وانقضاء
 مدة المسح وغيرهما من المسائل الاثنى عشرية لانها غير
 للصلوة فكانها وجبت في ظاهرها كما في الزايد وغيرها **الباب**

الصلوة

الشافعي او ثلثي اثنين او ثلثي واحد من الثمانية في الواجبات

عن شاذلي

اي للصلوة والتعريف بانه ما وجب السهو لا الخلو عن الفساد فانه
 قد اتي ما وجب من الواجبات جميع الواجبات قد جمع مطرد بالالف
 والثاء مذكر غير عاقل من الصفات كالحيول الصافات
 والايام الحيات اي جميع ما هو واجب في الصلوة وفيه ما ياتي
 وهي اي عدد واحد لانه صفة مستبهة اصله واحد من الوحدة
 الانفراد وانما اثر على اسم الفاعل الواحد لا ثمة قلما استعمل في التثنية
 وعشرون عطف على الأقل لانه اكثر من العكس وأعلم انهم اختلفوا
 في عدد هاتين سبعة او ثمانية او تسعة او عشرة او احدى عشر او في
 عشر الى اربعة عشر او عشرون او ثلثون او نصف واربعون والاف
 السادس والثالث كما في الخزانة الفاحشة وسورة في الاولين
 والترتيب في المكيه وتعديل الأركان والفقهاء الاول والثاني
 والقبول وتكبيرات العبد لله والحمد والثناء والصلوة عليه
 الصلوة والسلام والتكليم منها اي بعض الواجبات ما يتم الزمان
 كل منها يشمل على جميع المصالح الشاكية كنفس الانسان او المصالح
 كهمامة او مبتدئين او منفردين او متفردين او متفردين او متفردين
 ومن عمل المصالح على المفترض والمتنقل فقدره ما بعدة في
 الصلوة فريضه وواجبة وسنة ونفل وهي اي الواجبات العامة
 سبعة ومنها اي بعض من الواجبات ما يخص بعض المصالح

في التثنية

وبعض الصلوات فيه تسامح فان المعنى يخفى بعض منها الاثمة
 وبعض المتقدمين وبعض المنفردين في الفرض والواجب والسنة
 او النفل وهي اربعة عشر واجبا اما البعض العامة الشامل لكل
 فلفظ التكبير اي اشا كبر والاكبر الا ان المشهور انه سنة وذكر
 في المتصوفة انه في صلوة العيد واجبة كتكبير ركوعها للتحريمة
 حال من التحريم يعني المحرم بالكسوفاته منع ما يحل خارج الصلوة قالوا
 للنفل والمبالغة والقعدة الاولى في الثلاثي والرباعي من جميع
 الصلوة عند الشيخين وقال محمد وزفراتها فرض في السنة والنفل
 والشهد اي قراءة التحيات لابن مسعود وبن عباس وابو
 موسى في القعدتين في ظاهر الركعة والقبيل ان يكون في القعدة
 الاولى سنة كما قال بعضهم لان الاحوال زين الافعال فكانت لحظ
 رتبة منها كما في الكافي والظاهر سنة اسم من الاطمينان وهو لغة
 السكون وشرعا القرار مقدار التسمية في الركوع والسجود عند
 الطرفين في تخرج الركعة وسنة في تخرج الجراحي وفرض عند
 ابي يوسف والشافعي وفيه اشعار بانها في القومة والمجلس
 سنة ذابا بالاجماع الا انه شدد صدر الاسلام تشديدا بليغا
 فقال انها واجبة عند الطرفين فيلزم السهو بتركها ويكره
 اشدة الكراهة عمدا ويلزمه الاعادة كما في المنيعة وغيره ثم اشار
 اليها اشتها ان السهو يتأخر الفرض والواجب فقال والخاس

المتصوفة

في الصلاة

ايمان

ايمان كل فرض في موضع اداء كل فرض افراد فرض الصلوة في وقته
 الا ان بلا تأخير ولو شك في القيام والقومة في الركوع والسجود
 وتفكر مقدار اداء ركن فالسهو كما في الخزانة وايمان كل فرض
 هو واجب كذلك اداء كل واجب من واجباتها في وقته الا ان
 به بلا مكث فلو كرر القاعة ثم قرأ السورة او شك في الشهد
 في الوضوء فتغلبه عن السلام ثم تذكر فسلك فالسهو كما في الخزانة
 والخروج من الصلوة المطلقة فلا يشكل بسلام هو سنة في
 صلوة الجنازة بلفظ السلام اي بلفظ هو السلام الاول فانه ^{المصلي}
 يخرج به عند عامة العلماء وقيل بتسليتين كما في الخفة
 فلو خرج بلفظ او فعل آخر فالسهو وقيل لم يلزم لانه سنة
 كما في المحيط وغيره ولا يبعد ان يقال انما زاد اللفظ اشعارا
 بان المراد هذه الكلمة ويؤيده ما في التوازي وغيره انه
 واقتدى بالامام بعد ان يقول الامام السلام قبل عليكم
 لم يدخل في صلوة والسلام ان يقول السلام عليكم ورحمة
 الله والمجته انى صرت كواحد منكم فالحطوي كما ان معنى التوبة
 اني فرغت عنكم فلا تخاطبوني على ما اشار اليه شيخ الاسلام
 وفيه دلالة على ان هذا السلام التينية على الخروج من الصلوة
 لا التحية للحاضر فيلزم الجواب كما قال العلامة النسفي
 في الكافي اما بعض الخاص من الواجبات فيصين الركعتين

الحسن يجب علي من يفرض عليه القراءة من الامام والمنفرد فام
 تجب على المقتدي والآخر والا في كافي الجلابي وغيره والقنوت
 في الوتر اي الوجوب لجميع السنة ولو مقتديا في رمضان في صلاة
 الوتر الدعاء المطلق او الدعاء المعروف اللهم انا نستعينك
 ونستغفرلك واليه اهدنا فمن هديت الى صراط مستقيم والى الاكرام
 فان امتداد زمانة مثل الانشقاق او البرق او كليمهما والاول
 الصحيح كافي التحفة وليس فيه دعاء موقت اصلا او سوي كما
 على الخلاف ومن لا يحسن الدعاء يقول تلك مرات اللهم اغفر لي
 او يارب اوتنا اتنا الآية على الخلاف وهو مختار شاخنا كما
 في الترجمة وغيره واطلاقه مشعر بحوز الجهر والخافتة فيكون له نقد
 وعينه لكن المنفرد يخافه والادوية عن الامام في الامام وقال
 ابى يوسف جهره وعن محمد يخافه وعنه يؤمن بالقنوت وقال
 بعضهم القنوت طول القيام دون الدعاء كافي الزاهدي
 فالقنوت في الاصل الدعاء والوتر بالكسر عند التيمم والقبض
 وبالفتح عند اهل الحجاز الفرقة يقال وتر الصلوة اي جعل ذلك
 ورا اتما واحدا او ثلثا كما في المشرق والجهر في موضع جماعة
 اي اسمع الامام غيره ولو صليا حال كونه مخويا معه باز يقتدي
 به في الجهر والعشاء بين اداء وقضاء والجمعة والعيدية
 والكسوف والاستسقاء عندهما والتراويح والوتر ونطوع

في القنوت
 في الدعاء
 في التيمم

كونه طويلا
 اظهره لغير

البطل

الليل كما في الجلابي وذكر في الكافي ان الافضل فيها الجهر وفي
 القاعدي ان الجهر افضل فيما رواه الفرائض واما قيد بالامام
 ان المنفرد اسمع نفسه او غيره او امر القراءة فان لم يتحرك
 لسانه لم تجز كما في الخزانة والاطلاق شعير بانه لا يقتيد بما جاز
 به الصلوة وهذا ظاهر الرواية وعنه التقيت به وعن
 الشيخين اكثر الفاتحة كافي الزاهدي فلو خافت بالفاتحة
 او بعضها جهر بالسورة او الباية كافي المسنة وذكر في الخلاصة
 انه يجزى الكل لكن لا يجزى فوق حاجة الناس والافس كافي
 الكنف والجماعة بالنفع المجمع والجهر في الاصل ظهور الشيء
 بافراء الحاسة البصرة او السمع كافي المفردات وفي الشرح اسمع
 غيره وقال الكونى هو فوفى عن ادبي واقصه اسمع نفسه وغيره
 والاولا في الخافتة اي اسمع الامام نفسه لا غيره وقال
 الكونى انها تصحح الحروف والاعتماد على الاول لان الثاني
 ليس بقراءة بل محجة كافي الحاشية وهي لغة اسر النطق كذلك
 اي جماعة في موضعها من الظهور والعصر ونطوع النهار والباية
 من الاحكام مشترك فلا يفيد والكلام في المقاسين مشير الى
 ان الجماعة غير واجبة بل سنة مؤكدة الا ان عامة النتائج
 قالوا بوجوبه فاقول السنة بالوجوب بالسنة كافي في فتح القدير
 وقال المحل اوي وجماعة اثباته من كفاية اخصل الحديث ولا ينبغي

ورا او سوي

الجهر والافتقار

ان يتخلف عنها وفي الحديث لو كان للقتدي واحد كان كل واحد منها بكل ركعة ثواب مائة صلوة والتفصيل في الرخصة وانصت للقتدي وقت قراءة الامام اي استماع المأموم الي قراءة امامه مع ترك الكلام زمان قراءته الا انهم قالوا ان القراءة ان كان فرضا على القاري فقد فرض الاستماع على السامع منه الا ترى ان القراءة لما كانت فرضا على جبريل عليه السلام فرض الاستماع على النبي عليه السلام ولم يفرض على السامع فلم يفرض الاجتماع على السامع منه كما في نفي الكشف وغيره وفيه اشعار بان قوة المقتد مكرهه كراهة التحريم ولا خلاف في الجبرية وانما في السرية فلا تكون الفاتحة عند سجدة والاصح الكراهة المرفوعة عن ثمانين من جباد الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين والانصات مأخوذة في مفهوم الاستماع والتكليف كما قال المصنف والمقتدي كما للمأموم شامل للمدرك مدرك الكل واللاحق مدرك الاول فأتيت البعض والسبوق فأتيت الاول مدرك البعض كما يأتي والامام المقتدي ليس بصفة فانه اسم موضوع لذات ومعنى معينين كاسم الزمان والمكان بخلاف نحو المقتدي فان الذات فيه مبهمه والخاص متابعة الامام اي اتيان المأموم مثل فعل امامه على وجوه فله من اجرائه فعله حتى لو لم يكن يتردد المأموم مثله كالقيام والقعود اولم يكن على وجهه بان فعل أحدهما يتردد فعل الامام

واجبا

واجبا والآخر نظرا اولم يكن لاجله بان يصليا الظهر منفردا امتثالا لامر لم يكن متتابعة على اي حال اتي قسم من اقسام الاعمال اذ قسموا حالها حال فان اتي اجز من جملة معينة بعده مجتمعة منه من امثاله وها هنا كلام من وجوه الآيات انهم قالوا ان المتابعة فرض كما في الحاق وغيره والثاني انها شرط في جزء واحد لا في كل الاجزاء كما في الترتيبات والثالث انها شرط في الافعال دون الازكال كما في النسيئة والرابع ان الحاقها قد فصل بان ما يفعله الامام على خصة اوجه اثنا عشر واجبة للمتابعة احدهما ما يفرض في الصلوة بلا خلاف وثانيهما ما يباح في الاجتهاد مع المعارض كتكبيرات العبد في سجدة السهو وقبل السلام والقنوت بعد الركوع في الوتر واثنا البواقي فان كان اركاء الصلوة كالشأن ونسب الركوع والسجود والشهد والالتزام فغير واجبة للمتابعة الا ترى انها لو تركها الامام لم يترك المأموم وان كان خطأ بالاتفاق كزيادة ركوع او سجود او قنوت او قيام او ما ساع فيه الاجتهاد مع الشهى كالقنوت في الفجر والتكبير الخامس في الجنازة ورفع اليدين في تكبيرات الركوع وتكبيرات الجنازة فللمتابعة غير جائزة وجده او جده المقتدي امامه ان كان يفعل محسوبا من صلوة وان لم يكن محسوبا معتبرا من صلوة كما اذا وجد في حالة القوة وسجدة

التلاوة اي سجدة ثانية بسبب اتباع الكتاب المنزل بالقراءة
 فهي اعظم من التلاوة واللام للعهد اي تلاوة معتبرة حتى لو
 سمع من الطوطى او القرد او النائم لم يلزم وكذا قراءة الخائن
 او النائم لم يلزم عليها واتا لوقراء التلاوة فلم يسجد الا لم
 والقوم عند الشيخين واتا عند محمد فجد وخارج الصلوة
 كما في الجلابي واعلم ان فضل السجدة واجبة وشروطها ثلث
 الصلوة في الصلوة ويسجد ويتا دي بالصلوة مع النية
 وفي غيرها يستحب ان يقوم القاعد فيكبر ويسجد ويسبح
 تسبح الصلوة ويكبر ويقوم ثم يقعد كما في الخزانة والسجدة بالفحة
 السجود الواحد فانها للمائة واتا بالكسر هو اسم ذكره البيهقي
 على الامام بتلاوته او سماعه من غيره وحينئذ يسجد طارح الصلوة
 ويدخل فيه تابعه فانه لو سمع منه رجل ثم اقتدى به تبعه في
 السجدة ولو اقتدى بعد السجدة سقطت وعلى المنفردة التالي
 فيسجد في الصلوة او السماع فيسجد خارجها والكلام مشير الى انه
 لو سمع اية من رجل في كان ثم من اخر فيه ثم قراء فيه اجزائه وحده
 والى انه لو قراء بالعربية فواجبه والسامع لكن لم تجلب على الجمع
 بالعلم كما في فتح القدير واعلم ان جميع العروق الخارجية
 فلا يكون لو اخر كما في التخيير والوجوب ان يكون باحد الامرين
 اما بالتلاوة او بالسمع حتى وجبت على الامة بقراءته ولم تجب

عليه

عليه بقراءة غيره عنده وكذا الوقوف امام في الخطبة وسجد على المنبر
 فانه لم يسجد معه الا السامع منه كما في الجلابي وغيره من المتأخرين لان
 ذوقا واهولا فالاجاب على الجالس الرئي ساجدا بالقراءة والسمع
 غير مسموع وتكبيرات الصلوة الواجبة على المختار الزائدة الستة
 ثلثة تقدم على القراءة في الركعة الاولى وثلثة بوقر في الاخرى
 ويفصل بين كل تكبيرين قد نكث تسبجات في العبدية
 اي البومين اول الشوال وعاشري الحج والعيد ما يعاد مرة
 بعد اخرى من العود الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه يستعمل
 في كل يوم فيه مرة لانه يجعل السرور في الشريعة والكلام مشير
 الى انه يجب بكل تكبير متروك منفردا بسجدة كما بالكل كما في
 المسئلة لكن وقوع الفسنة قالوا لا يسجد في العبدية والجمعة
 كما في الخزانة وتكبير ركوعها اي تكبير كل ركوع من الركعات
 الاربعة منها لكن في فتح القدير وغيره انه لم يجز لا تكبير الركوع
 الثاني فانه ملحق بالركعة والاكتمال في الموضوعين مشيرا
 الى تكبير القنوت غير واجبه فيه خلاف كما في الزاهد وفي
 سجدة الشهواي سجدة ثان لسهوة ونفلة واحدة او اكثر
 فلم يلزم لكل سجد سجدة على حدة والسجود اولى وان لم
 يدك المصدر على العدد كما في سببية المضاف اليه بشي
 الى انهم لم تجب بالعدد لانه اعظم ولم يجره التجديتان

بل التوبة ويستغنى منه صورتان ترك الفعدة الاولى والتفكر
مقدر مكن عامداً وذات سجدة العذر لا السهو كما في الزاهد
وهي سجدة تان بعد السلام يستغنى بالصلوة وقعدت وتشهد
وسلام يسمى بالسهو والحلل واجب وفي رواية ان الفعدة
هذه هي الاخيرة واليه ذهب كرخي وقال هذا قول محمد وهذا
الاختلاف انما يظهر اذا اخطأ بعد السلام قبل سجدة السهو
لا ينقص طهراته عندهما وعند محمد ينقص كما في التناثرية
على الامام وتابعيه وعلى المنفرد بترك واجب اى بترك الامام
او المنفرد كل واجب من الواجبات يكون في ضمن الصور الثمانية
الاولى اى اسبق من السنة من واجبات من القسم الاخير
الثاني الخاص ببعض الاربعة عشر فالسهو بترك القراءة في
لحد الاوليين والفاخرة او الاقتصار على مرة او ضم سورة
او تقديم الفاتحة او القنوت في الوتر او الجهر او الخافعة في
اشعا ربان السجدة لم تجب بترك البواقي من الصور الستة وهذا
مستقيم في الانصات والتابعة وسجدة السهو فانه لم تجب
في الاوليين على الخوف وفي الاخير على الامام الا التوبة وآثا
في البواقي فواجبة لكن الصلواتية تنوب عن التلاوة في رأي ولم
يسجد في تكبيرات العيد للفتنة كما ذكرنا والقسم بالكراسم
من القسم بالفتح لغة التجزئة وعرفا ضم مخصوص بترك سجدة

السهو

السهو على الامام والمنفرد بترك الواجب في جميع الصور الواجب من القسم
الاول العام السبعة فالسهو بترك لفظ التكبير في الخفية والفتنة
الاولى او الشهيد والطمأنينة في احد الركوعين او تاخير
الفرض او الواجب او السلام فقد بينا الاختلاف في بعض من
القسمين فالصور جمع الصورة وهو لغة النوع كما في القاسوس
ثم انه حكم بالطمأنينة لان فيه خلافا مشهورا وجعله من باب
تأكيد الشيء ما يشبه نقيضه مبالغة في حكم وجوبه فقال لا
في صورة الطمأنينة فانها لا يجبا السهو بتركها ان امكن ولكن
لا يمكن فيجب السهو بتركها فانها واجبة للغير الحسن بغيرها
فان الامام لم يدخل عليه ذكره الرضى وغيره والمعنى لان الطمأنينة
واجبة لاجل تحصيل غيرها وهو فرضية الركوعين لا يجنبها
كباقي الواجبات وكل ما هو واجب لغيره فلا يجنب السهو بتركها
والحاصل انها شرعت الاكمل غيرها وما شرع الاكمل غيره غير واجب
ان سنة كما قال الجرجاني وواجبة كان واجبا كما قال الكرخي
في الطمأنينة وهو الاصح كما في العيون فتأمل في هذا المقام
فانه من الصا لاقدام واعلم انه الاكثر في مخاطبات الفقهاء استعمال
قيا من الدليل الذي حذف صفه نحو الاصدقا ناصح حذرا
عن التطويل دون قيا من الضمير الذي حذف كبراه ووضوحه
او استعمال في مخاطبات الناس **الباب الثالث في التنبيه**

بحركات التين جمع السنة سواء كانت من سنة الهدي وهي
 الأكثر منها ما يتعلق بتركها انتم او كراهة واساءة او سنة
 الزوائد هو اقل فليس منها ما يتعلق به لا باس وهي سبعة
 وعشرون فتأنيث العدد بخلاف التين واختلاف في عددها
 لحدك عشرة او اثنا عشرة او عشرون او ثلثة وعشرون في
 وعشرون واكثر والاصح الثاني كما في الخزانة من رفع اليدين
 خذاهما الاذنين ووضع اليدين على الشمال تحت السرة والثناء
 والتعبد والسلمة وامين وتسميع الامام ومجيد المقتدر
 وتكبيرات الانتقال وتبججات الركوع والتجويد والاعراف
 عند التميم وما سواها ادب وهذه اكثر الاعمال منها واللام
 للعهد سبعة عشر وهي رفع اليدين بان يكون اصل الكف
 الى المتكبين واصول الاصابع الى الاذنين ودفعها الى الخواصر
 كما في الخافي في وقت التحريم فترفعان او لا فان تركه فالانتم قبل
 اذا عملت كما في المحيط وفي الجلال وغيره انه ليس استقبالة
 باطن الكف الى القبلة والمجاهدات ودفعها في الفتوت في الوتر
 وفي تكبيرات العيدين ونشر الاصابع وبسطها ثمة اي وقت
 هذه الافعال فالاستعارة من الاشارة الى المكان وهي تهيئ
 الغاء والميم للثبوت وهما التثبيت التي هي هاء زائدة
 في اخر الكلمة فحركة بحركة غير اعرابية توفى عليها البيان

تلك

تلك الحركة تدبج في الوصل الا اذا جرى مجري الوقف وفي شرح
 صحيح مسلم ان ثم بلاهاء بدل على المكان البعيد وبها على
 القريب وفيه اشارة الى انه لا يفرج بين الاصابع كل التفرج
 ولا يضمها كل الضمة والمالة يقبض او كما في الخزانة والاصح
 مثلثة الحفرة وقد يذكر كما في القاموس والثناء اسم من الاشياء
 ذكر الخبر وعرف اذ يقول سبحانه اللهم الى المحرم وفيه لغار
 بانه يشئ للفتدي كغيره في السرية والجرية بلا تفصيل
 عند بعضهم كما في النعمة وذكر في الزوفا انه يشئ في
 الجهرية عند الفاحشة بالاتفاق وعند السورة على قول ابي
 والاصح انه يشئ في السرية لاني الجهرية كما في المضمرات
 ووضع اليمنى على الشمال كما في الاصل والمعنى على المختار انه
 يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويقبض
 الراسع بالاهاام والمضمر واضعاً التوسطات عليه تحت السرة
 او القيد فانه سنة كما في الخافي والجلالي وتكبيرات الانتقال
 عند كل انتقال من دكن او اليه حتى التكبير عند القنوت
 فانه ينتقل من دكن القراءة وقدمه انه واجب والاطلاق
 مشعر بانه يكون عند الانتقال من الركوع الى القنوت كما
 في المحيط وعليه يولد حديث البخاري وقد تواتر العمل به
 من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا

به انكار كما في شرح الآثار الا ان اكثر المتأخرات تبين اللعن
 حاله وفي الغمال ليس فيه تكبير ونسبح الركوع وهو ان يقول
 فيه سبحان ذي العظم فالاضافة عهدية ثلاثا من المرات
 وقيل انه واجب وقيل فرض وعن محمد ان تركه مكروه كما
 في النهاية وغيره واخذ ركبته في الركوع اي وضع الركبتين
 من اليدين الى الركبتين متكئا عليهما حال الكون في غير
 منجيات كالقوس فان الوضع سنة كالاتقامة والملازمة
 الترتيب ومن السنة ان يخاف في عضديه مصلحا كعبية مستقبلا
 اصابعه كما في الزاهرى وتفريج الاصابع فيه اي تفريقها في
 الركوع دون غيره والقوة لغة الانتصاب وشرعية انتصاب
 الشق الاسفل والاعلى بحيث يقيم صلبه بعد الركوع والجلوس
 بالفتح لغة القعود الواحدة وشرعية القعود بين السجدين
 بحيث يطمئن مفترشا رجليه اليسرى قاعدا عليه ناصبا
 اليمنى كما في الجلالى وذكر في المسعودية انه يضع ركبتيه على
 كف الرجلين والسجدة على سبعة اعضاء الوجه واليدين
 والركبتين والقدمين والفتحة لحسن فان وضع الوجه
 والقدم فرض كما في الكافي وغيره والعضو بالضم والكسر كل
 لحم واخر بعظمه ونسبح الجود ان يقول فيه سبحان
 ذي الاعلى بالاضافة ثلاثا من المرات وقد راجع الخلاف ونسبح
 الركوع

الركوع والصلوة على النبي عليه السلام فيضم الصلوة
 على الا الى صلوة صلى الله عليه وسلم والا فقد نقص الصلوة
 والسلام واللام في الصلوة عهدية فيشير الى ما هو المعروف
 وانما صلتنا على ابراهيم عليه السلام لانه حين اتم بناء البيت
 دعوا الحاج بالرحمة فكافيناهم بذلك فجوز ان يراد بالصلوة
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما دل عليه كلام الاصل بعد
 قبل السلام المخرج عن الصلوة من كل الوجوه فلا يصل الا قبل
 السلام السهوي فلا يصل في الفعدة الاولى والثانية قبل الصلوة
 ويصل عند الطحاوي وفي الصلوات والسهوي جميعا وقيل يصل
 قبل الصلوات عندهما وفي السهوي عند محمد والاول الصحيح
 كما في الكافي والتمام اي دعاء الله تعالى وسؤاله بفرق بعضهم
 بينهما بان الدعاء المفطر له الاجابة والتسليم المختار فله التسوية
 كما في المشارق بعد اي الصلوة وانما ذكرت لان المغتسل غير
 حقيقى او غير مرتب على الذكر لنفسه لا على نفسه فيكون الا لام
 صلة لا تعليقا وجميع المسلمين اي كل فرد منهم بان يقول
 اللهم اغفر لي ولوالدي وجميع المؤمنين والمؤمنات الاحياء
 منهم والاموات اللهم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
 وبها قال اللهم صل على ابي او مر فغنى عن كل ذي شر لله
 اشتغل في طاعتك وطاعت رسولك الى غير ذلك مما يشبهه

وبأنها ليست من الغائبة وأكثر الشايح عليها أنها من الغائبة
 كما في المحيط والذخيرة والخلاصة والزهدي وغيرها وقال الكوفي
 الاعرف النجاشي بأن مقتدي أصحابنا والأمر بالانخفاء دليل على
 أنها ليست من القرآن وذكر أبو بكر أن الغائبة أنها التي في حق حرمة
 المنردون جواز الصلوة ولم يوجد ما في حواشي الكشاف والتلخيص
 أنها ليست من القرآن في شهر ربيع من مذهبنا خفيفة نعم قد ثبت
 ذلك عن مالك رحمه الله وانخفاؤها إلى التسمية والجرم بالكره
 كما في المحيط وغيره وذكر في الكشاف أن الخفية قد اجتمع على وجوب
 انخفاؤها في الصلوة وهذه الأربعة أي التعمد والتسمية وانخفاؤها
 للإمام أي سنة في حق الإمام القادر على القراءة وكذلك المنفرد الأعظم
 من المبوق فلم يسن في حقهما التيسير والخرسين والتاسيس
 أن يقول الإمام أو المنفرد أمين بالقصر والحمد وتخفيف الميم
 وكذا تشديدها فانه وإن كان مفسداً عند ما كنه غير مفسد
 عنده وعليه الفتوى وهو تعريب هذين يعني هذين يتوابعهما
 باد كما في المضمرات وذكر الرضائي أنه سرباني كقابل بني علي الفتح
 وخفف بخفف الألف واللام منع أن يقال أصله القصر ثم المذ
 ومعناه أفل سراً أي قولاً أسراراً لهما أي للإمام والمنفرد
 في الجهرية والسرية فيكره الجهر والمقتدي في الصلوة للجهرية
 لا السرية وعند بعضهم يؤمن ولو في الظهر والعصر أو السجعة

ولا الفضائل

والفضائل كما في فتح القدير والشميع أن يقول جالة الانقياد
 سمع الله من عباده بالتكون للإمام فديحاً ولا يجمع بينهما
 والمقتدي عند شميع الإمام التحييد يقول ربنا لك الحمد
 فلا يسمع ولا يجمع والمنفرد يجمع بين التسميع والتحييد في
 الانتفاة وقيل التسميع عند الانتفاة والتحييد عند الاستعا
 وقيل عند الاخطا والقلل المصحح كما في السنية والعاشرة فترش
 رجله أي بسط الكعب ما تحته على الأرض وأرجل من الورك إلى الطرف
 الأصابع اليسرى الجاوس عليها أي على بعض الرجل وهو مؤنث
 سماعي مع نصب بعض رجله اليمنى موجه نحو القبلة أصابعها
 كما في المسبوح وخرج الخطاوي وأصابعها كما في الكافي والتخفة
 هذا في الفرض وإنما في النفل فيقدر كيف شاء كما لم يفسد كما في الزا
 في الفقرة الأولى أو الثانية الصلوية والسرورية للرجال مستدرك
 بتذكير ضمير الرجل والرجل مذكر من بني آدم بلغ حد البلوغ
 وفي الفقرة للنساء جمع النوة اسم جمع للمرأة مؤنث من نبات
 آدم بلغت تحت البلوغ الثور لأن تجلس على التبرك اليسرى
 مخربة رجليها من الجانب الأيمن لا اليسرى **الباب الرابع في السجدة**
 جمع السجدة كما مر وهو ثلثة وعشرون مستجابة أنه قد سن
 كثير مما ذكره واستحب كثير مما لم يذكره هنا في الباب كما يأتي
 وقد اشترنا إلى قليل من هذين ههنا العام أربعة عشر مستجبا

ترك الالتفات هو ان يلوي عنقه حتى يخرج من جهة القبلة في
 دوله ساخر جبهته يمينا وشمالا اي جانب يمينه وفماله اتالي ونظر
 نحو اخر عينة يمينا وشمالا فلم يكن من الالتفات في شيء لانه صلى الله
 عليه وسلم فعله مرة بعد اخرى والاخذ ترك الطرفين فاللراعب
 التفت فلان اذا عدل بوجهه كما قيل اي مثل استجاب في بعض
 المشايخ وانشار بل الى ضعفه فانه عد الالتفات مخربا فتركه
 يكون فرضا وفيه ان اكثر المشايخ عدوا نفسه مكروها وجعلوا
 تركه كناية عن الخشوع المأمور به للتحجب وهو ان يكون منتهيا
 بصره في القيام الى موضع سجوده وفي الركوع الى ظهر قدميه وفي السجود
 الى ارضه انصرف في القعود الى الحجرة وفي التسليمين الى كنف اليمين
 واليسار كما في الكافي وغيره ونقطة القدم بالفتح وتخفيف اليم
 وقد يفتقر مع تشديد يدها اي ستره بالسنة ثم الكف او اليمين
 ظهر او بطن او قيل باليمين في القيام وفي غيره باليسار كما في الزا
 وغيره عند غلبة التناوب بالواو وفي الشيخ القراية والقوا
 المالف وهي النفس الذي ينفع منه الفم لا متلاء وكذا ورد في الحواس
 كما في الغاية وفيه اشعار بان لا يخطئ بلا عذر الغلبة والاكراه كما في
 الحاشية وودع السجود وبالفهم مضد رعل كضربه وحره يدفع
 بها الطبيعة اذى عن التربة وما يتصل بها من اللطاع واطاق فان اضطر
 فيه فلا بأس به وزيادة القراءة اي زيادة غير الفاعلة على ثلاث ايات

من القراية الا انه لو قرأ أربع ايات من سورة لنم ان يكون مستحيا
 وهو مكروه لان السنة هي السورة القائمة كما مر الا ان يقال هذه
 القراءة ذات وجهين وانما قال الزيادة ولم يقل المريد لان ما صار
 فرضا ولو كان القرآن كما في النظم وغيره والخامس ترتيب القراءة
 اي تبين حروف القرآن وتوقيف حقه بما لا اسرع في وقت فتم بعضها
 الى بعض لصلوة الفرض بقرينة الالام ففي الفرض يقرأ على الترتيب وفي
 الترتيب بين السجدة والسرعة وفي النقل لما يسرع لكن على وجه
 لا يتغير الكلمة الا ترى ان الامام كان يختم في ركعة في ليلة و
 ينبغي ان يفصح ويختم على اية الرحمة او الفحة لولحظة التبشير
 على صالح الاعمال والتفاوت على حسن المال كما في المفردات وتسوية
 الرأس بحيث لا يكون رافعا ولا خافضا ولو خفف قليلا كان فلا ف
 السنة كما في المبسوط مع الظهر للسوى بحيث يستقر عليه قدح
 ماء باعانة الالام في وقت الركوع المسنون والمجالي قد عد ذلك
 من السنة فقالوا بكونه ان يطأ طاء او يرفع راسه الى السماء
 ووضع ركبتيه اي اليمنى ثم اليسرى كما في الرخصة ففي الكلام
 تسامح قبل وضع يديه اي يديه اليمنى ثم اليسرى كما في الروايات
 وفي المسئلة يكرم وضع اليد ثم الركبة الا اذا كان خائفا كما
 في الحقايق وفيه دلالة على ان هذا الترتيب سنة كضم الغنيين
 ووضع الركبتين كما في المجالي ووضع يديه قبل الانق هو اسم

في الركعة الثانية
 في الركعة الثالثة
 في الركعة الرابعة
 في الركعة الخامسة
 في الركعة السادسة
 في الركعة السابعة
 في الركعة الثامنة
 في الركعة التاسعة
 في الركعة العاشرة
 في الركعة الحادية عشرة
 في الركعة الثانية عشرة
 في الركعة الثالثة عشرة
 في الركعة الرابعة عشرة
 في الركعة الخامسة عشرة
 في الركعة السادسة عشرة
 في الركعة السابعة عشرة
 في الركعة الثامنة عشرة
 في الركعة التاسعة عشرة
 في الركعة العشرون

ما صلح وذا ما لان من الارية ولذا لا يكتفى ان يسجد عليه
 كافي المحيط ووضع الانف قبل الجبهة فان الاصل ان يضع
 او لا ما كان اقرب الى الارض كافي للمضمر وغيره لكن في التخصة
 انه يضع جبهته ثم انفه وقيل بعضها معاً والاخص وضع
 ركبتيه ثم يديه ثم الجبهة للستوى وعلى عكس ذلك الترتيب
 الرفع فيرفع الجبهة ثم الانف ثم اليدين ثم الركبتين فانه
 الاصل ان يرفع اوله كان اقرب الى السماء للقيام اي لا تصاب
 الشق الاقل او الاعلى فيحمل الرفع للفقود ولذلك جعل الكلام
 فلم يشكل برفع الركبتين وفيه اشارة الرفع للسنون فانه
 لو رفع بحيث يكون الى الجوف اقرب جاز والسجود اي وضع الجبهة
 بين اليدين بحيث يكون ابرها ما خذاء اذنيه كافي الكراهي
 وذكر في الشفاء ان وضع اليدين فيه خذاء المنكبين ادب
 وفي الجلابي ان ذلك السجود سنة والعاشرة فوجبه اصابع
 يديه اي فوجبه رؤسها بان يضع الراحة على الارض ورؤس
 اصابع رجليه بان يضع صدر القدم مع بطون الاصابع على
 الارض نحو القبلة فان انحرف الاصابع مكروم كافي الخزانة
 وبؤديه ما ذكر الجلابي ان هذا التوجيه سنة وفي المقدمة
 يستحب ان ينظر في السجود الى انه وتترك سمع التراب
 والخشيش وغيره من وجهه وغيره والفرق بفحيتين ترشح الجلاء

ثم الانف

قبل السلام وقيل لا فيكون في خلا الصلوة بالطريق الاولي وفيه
 اشعار بان الترك بعد سكروه واللمح سنة والجان وجود
 القدر وعدمه بيان وليس كذلك فانه لو كان يضمر لمحتف
 للمح قبل السلام وبعده ولو كان لا يضمر كره في الحلال ولا يكره
 قبل السلام كافي الخزانة والفصل الخارج بين الشيبين والقبين
 بين القدمين من لعدا الموضع الى ما دون ذلك من الرجل
 قد اربع اصابع من اليد متوسطة مضمومة وقدر الشئ
 بالسكون مبلغة وان يكون مسافاً لغيره وترك الشاء على اليد
 احسن في القيام للملاحظة للخشوع واحترزه عن حال الركوع وغيره
 كما تم ووضع يديه اليمنى واليسرى على خذيه موجهاً اصابعه
 نحو القبلة مفرقة كافي النظم وعن محمد بن يحيى ان يكون اطراف
 الاصابع عند الركبة وفي الجلابي ان ذلك الوضع سنة والنقد
 بفتح الفاء وسكون اللام ما بين الساق والدرك في القعدة
 الاولى والثانية وتحويل وجهها الى قبله يمنة ويسرة بحيث
 يرى حده الايمن والايسر وقد مر ان التحويل بل سنة عند السلام
 قبل التسليمين فيحوّل او لا ثم يسلم كافي باب مالك حممة
 الله من الحقائق والخاضع من السخيات تسعة رفع يديه
 الاحسن رفع اليدين للملاحظة الشاء الانية وللغير رفع
 ابراهي اليدين فيما سن الرفع فيه من التكبيلات للتحريم

والقنوت والعبد خذ شخصي اذنية بالكسر والفتح الى مقابل
 النبيين من اسفل الاذنين للرجال وقدر التحقيق وكونه
 سنة واليه اشار في كلامه كالنقح بالاسحاب وحذاء
 المنكبين بفتح الليم وكسر الحاء مجتمع رأس الكتف والعضد
 للنساء في رواية عن اصحابنا وعندها كالحمل وبهاخذ بعض
 المشايخ وقيل خذ ثديها والاولى اخرج كافي المحيط وقيل
 الامه كالحمل كافي في الزاوية ووضع اليدين تحت السرة
 مما بقي من القطع للرجال لانه من سنن المسلمين وقدم
 وضعها على الصدر للنساء واخراج الكفين من الرشح الى طرف
 الاصابع كافي في القاموس ويؤيد ما في الروايات من اخراج
 اليدين من الكفين عند الخشعة للرجال وفيه اشعار بان افعال
 الكفين فيها مستحب للنساء والعكس بدعة كافي في الترغيب
 وغيره والفرقة في الفرض على قدر المروي عن رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم اجمعين للامام فيقتصر المقيم
 للصلاة في الجوف والظهر اربعين اية سوي الفاتحة وفي العصر
 والعشاء نصفه وفي المغرب خمس ايات او ستا والمسافر
 في الاولين مثل الطارق والبعثي مثل الاخلاص كافي في الجلابي
 والاصل ان يقرأ على وجه لا يؤدى الى تقليل الجماعة وفيه
 اشعار بان المنفرد مخير بين المروي وغيره والاولى ان

هذا الحديث في نسخة بخط الشيخ محمد باقر
 المجلسي في كتابه في فضائل النبي صلى الله عليه وسلم
 في نسخة بخط الشيخ محمد باقر المجلسي في كتابه في فضائل النبي صلى الله عليه وسلم
 في نسخة بخط الشيخ محمد باقر المجلسي في كتابه في فضائل النبي صلى الله عليه وسلم

يقر

يقر في الاختيار ما هو الاكثر في تحصيل الثواب وفي الاضطرار
 بقدر الحاجة كافي في الخزانة والخامس زيادة التسمية في الركوع
 والسجدة وانما جمع المصدر لانه اراد به الصفة لولا كذا
 شايخ على الثلاث الحسن اسقاط الالف كتابة كما مر وترام
 الحسن والسبعي والتمتع وفي الزاد الحسن اوسط والسبعي اكل
 للمنفره والامام لا يمل القوم فيقول ثلثا اربعاً او خمساً
 على قدر ممكنهم من الثلث كافي في المحيط وابعاد الضبعين
 اي العضدين بضم الفاء وسكون العين وقد تضمن من البطن
 والجنب في الركوع والسجدة الا اذا كان في الصف فانه قد يؤدى
 لحدوا وابعاد البطن من الفخذ والفخذ من الساق ما بين الكعب
 والركبة والساق من الارض بان يضع بطون الاصابع على الارض
 وينصب القدم في الركوع والسجدة فالاول متعلق بالاوليين
 والاخر بكل الرجال وبالعكس بان يضم الضبعين الى البطن
 والبطن الى الفخذ والفخذ الى الساق والساق الى الارض فيهما
 النساء وهذه الابعاد سنة كابعاد الذراعين من الارض كما
 في الجلابي وفرقة الفاتحة بعد الركعتين الاوليين اي في الركعتين
 لا منفرد دون المنفرد والناذر وما في حكمه على رأي فانها
 واجبة في جميع الركعات في المشهور فانها غير مستحبة بل سنة
 او واجبة في غير المشهور من الزوات وقدمر والمتبادر

من هذا الكلام انها تقراء بنسبة القراءة وقد قال علماءنا فانها
تقرأ بنسبة الشاء وعن عايشة رضي الله عنها اقرؤها على
الشاء وفي غير ذلك وايدتها لوقر بنسبة القراءة فتم اليها الحقة
كافي الزاهد في التسمية قبل الفاتحة في كل ركعة لمن
التسمية له من الامام والمنفرد وفي الاول اشارة انها مستحبة
والاخر سنة وعند المصنف المختار الاول وغيره الثاني
وقد مر وفي للتوسط اشارة الى انها لا تستحب ولا تنهى
بين الفاتحة والوقوف وقد مر كافي التنبيه وعنده انه يسمى
وعن محمد بن ابي عمير في السرية كافي المحيط وذكر في العيون
ان جمهور المنفرد ادب وانتظار المبوق الذي لم يدرك اول صلوة
اقبال التلوت او تكرار الشهادتين او بالصلوة عليه عليه
الصلوة والسلام او بالدعاء كالامام وهو الصحيح كافي الثانية
او بالتذليل في التشهد وهو الصحيح كافي الخلاصة فراغ
الامام عن صلوة بالتوجه الى القوم او بالقيام الى السجدة
او غيره من الاعمال فلو قام الى قضاء ما سبق قبل ذلك فقد اساء
الاذا كان مصلي الجهر والجمعة او العيد او صاحب
الحرم او الماسح اذا خاف خروج الوقت كافي الحرائر وغيره
وبسبب ان يستقر المقتدي في مكانه اذا سلم الامام
حتى يقوم او يتوجه الى القوم ويقوم الامام بالقيام في السجدة

اليهم

اليهم فاسلم الامام وان يصلي على الارض او ما تبته ولا بأس
بان يصلي على البود وسائر الفرش **الباب الخامس**
الحجرات اي جميع ما يحرم في الصلوة قطعيا كان او ظاهريا فيه
نظر من وجوه الاول انهم لا يريدون بالحرام المطلق الا الظني
والثاني انه ترك ما يصدر بسببه كثيرا كاطالة الركوع لادراك
الرسوء وقراءة الشيطان مكان الركن وغيرهما والثالث ان
ما عد محرمات مكروه عندكم كتنفصل الاناء او كالبعث ولم
يحتجوا به بريد المكروه والما كان الاتي جعل البابين
بابا واحدا وهي اربعة عشر محرمات لا وجه للتخصيص كحتم على
العموم مصدر متعلق بالتميز اي على سبيل التمثيل لكل
مصل وصلوة الجهر بالسجدة في الجهرية والجهر بالثمانين
في الجهرية فانه ليس لخصا فيهما فيكون للجهر والالتفات بمناوئها
بجواب بعض الوجه عن القبلة لانه ترك الخشوع فيكون والتفكير
اي رفع العينين ووقر في الجهة الشاء لانه ترك الخشوع وفي
التفكير تغليب الوجه الى الشاء عند التكبير الاول والثاني
الانكسار في الاعتماد على الاستطالة بضم الحزة والطلد على
افعاله مغرب ستوان هو اليد ونحوه اي نحوها كالعصا
بل عذر في الفراغ لانه يحل بالقيام وينزل اليد عن موضع
السجدة في الموضع ولا يكون في الخشوع وقيل يكون ايضا ورفع

البدين غير ما ترفع فلا يرفعان عند الانتقال الى الركوع والقبضة
 فانه مكروه او مفسد ورفع الاصابع يدفع القدم فان وضع
 القدم بوضع الاصبع ولو واحدة في وقت الركوع والسجود
 عن الارض بان يضع الركبتين على الارض ويدفع القدمين
 عنها وهذا مشكل لانه مشير الى رفعها حرام غير مفسد وليس
 كذلك فان وضع القدم في الركوع والسجود فرض واستقبال
 الاصابع نحو القبلة سنة والجلوس على عقبيه اي نصبه
 ثم الجلوس عليها والعقب بالفتح والكر مؤخر القدم الي
 الكعب للثبته اى قراءة النيات في القعدة وفيه تنبيه
 على الاقلاع المكروه كما في الخزانة وذكر في فتح القدير ان الحق
 ان الاعتناء على ضرب بين احدهما مستحب ان يضع اليتبه على
 عقبيه وركبته في الارض وهو المروي عنه عليه السلام وناهما
 منقح ان يضع اليتبه على الارض وينصب ساقيه وقيل وضع
 اليتبه على الارض وينصب بديه امامه والاولى هي كما في
 والعبث بفتحين ان يخلط بفعل لعبا اي فعلا غير قاصد
 مقصدا صحيحا كما في المفردات بتوبة او بدنة دون الثبات والاولى
 ترك الالف وهرنا اشكال لان العبث مرة حرام فضلا عن مرتين
 على ما هو الظاهر من المتداولات وفي الزاهد في العبث مالا
 يفيد للمصاحبة لو افاده لا بأس به حتى انه صلى الله عليه وسلم

اذقام

قوله في الركوع والسجود
 قوله في الركوع والسجود
 قوله في الركوع والسجود
 قوله في الركوع والسجود
 قوله في الركوع والسجود
 قوله في الركوع والسجود
 قوله في الركوع والسجود
 قوله في الركوع والسجود
 قوله في الركوع والسجود
 قوله في الركوع والسجود

اذقام من السجود صبغا نقض فوبه بمنه وبسرق نفي الهموم
 واهله تخطيط من المصنف فانهم قالوا ان حرك بدنه مرة او مرتين
 لا يفسد ولما التفت فان كانت متواليات تفسد والا فلا كما في
 الخزانة وغيره والعاشر الاشارة بالسبابة كاهل الحديث او مثل
 اشارة جماعة يجمعهم العلم بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم
 فيخلق ابراهيم اليميني ووسطاها ملتصقا راسها براسها ويقعد
 اليسرى والخصر ثم يشير بالسبابة ما يلي الاربعة عند اشهاد ان
 لا اله الا الله فيرفع عند لا اله ويضع عند الا الله ليكون
 كالنفي والاثبات وفيه اشارة الى انه لا يشير وهذا ظاهر اصول
 اصحابنا وعليه الفقهاء كما في المفردات والخلاصة وغيرهما
 وعنه جميعا كالمدينين والكوفيين انه سنة فالعمل به سنة
 او كما في الزاهد واهل الرجل من جمعه واياهم مسكن واحد
 ثم سميت به من جمعه واياهم نسب اودين او صفة او خلقا
 كما في المفردات والحديث اسم من التعديت الاخبار كما ذكره الرضوي
 ثم سمي بقوله وفعله وتقرب نسب الى النبي صلى الله عليه وسلم
 وقبول السلام على جانب اي جملة قصيرا بترك احد من المتكلمين
 واثبات سلام اخر وفيه اشعار بان كل واحد من المسلمين
 واجب فيشير الى ان القصر مكروه فهو بالباب للالتحاق لحق وفيه
 المحيط ان كلهما سنة وقيل ان الثاني سنة فيكون تركها

فانهم يجمعون اصابع اليدين عند التثنية
 والخصر وهو من السبابة والاربعة
 فيضعون اليمين على الفخذ فاذ لم يلقوا
 الى ان ادين يثني بالسبابة
 وهذا الفعل حرام

اترك الثاني مكروها والافح وجوبها كل في فتح القيد والقبض
 في غير الوتر اى لو اقتدى حنفى بشافعى في وقت الفجر وقت في
 الركعة الثانية بعد الركوع لم يحسن للحنفى ان يقبض فيها بل يقف
 قائما ساكنا وقيل يقعد وقال ابو يوسف انه يتابعه لانه
 يجتهد فيه وقال انه منسوخ والعمل بالمنسوخ حرام والزيادة
 اى زيادة شئ من الازكار على السنة في التكبير والثناء
 اى بعد التكبير وبعد الثناء فان في معنى مع فيك على التبيين
 في الجملة واحترز به عما قال الشافعية من التوجه كافي التنف
 وهذا في الفرض واما في النفل فيزداد الامر فيه واسع وفي
 التسبيح اى الزيادة على العدد المسمون في تسبيح الركوع
 والتسجود وهو الثلث والخمس والتسبيح والتسجود وفي التنه
 في الفعدة الاولى ولا يزداد فيها الصلوة والدعاء لاحد فلو فعل
 ان كان عمدا كره والاولم التسبيح وذا في الفرض واما في النفل
 فيزداد كافي الزيادة على السنة او سنة الائمة السلف
 كافي التنف متعلق بالزيادة المتعلقة بكل من الاربعة
 وفيه اشعار بان مطلق السنة يحمل على غير النبي صلى الله
 عليه وسلم وترك واجب مما سبق من الوجبات العامة والخاصة
 عمدا تميز او حال او صدق اى ترك عمدا واجبا وترك قصدا
 كترك لفظ التكبير للخرقة وتعيين القراءة في الاوليين
 وفي كتاب

في زيادة شئ من الازكار على السنة في التكبير والثناء

في زيادة شئ من الازكار على السنة في التكبير والثناء

وفي كتاب المحيط في الاحكام الفاصل بين الحرام والحلال
 للعلامة المجتهد الامام قدوة المشايخ العظام محمود
 بن احمد الصمد بالشهد ررق ح الله ارواحهم كل يوم جديد
 ونشكر الله مساعيه خاصة في تسهيل الافات على الاصحاب
 في ضمن التجريد والتممة والذخيرة وغيرها سيما هذا الكتاب
 فانه محيط يحمل جميع الافات الاولى الباب وبذة اشغاله به
 ثمانى من السنن واختتامه في ثلث وخمسة وثمانين
 واما بذلك لانه كان عالم بكل حكم او حافظ له وتعمل الامانة
 في كل من المعنيين كما ذكره الراغب ذكرت المحرمات اى كل فرد
 من افراد ما ذكرنا من اربعة عشر في فصل المكروهات وفيه بحث
 من وجوه الاول ان بعضها منها لم يذكر في المحيط كما اشرنا اليه
 والثاني ان كلاً منها ذكر في غير المحيط والمتبادر من التقديم
 التخصيص فلما يكون التقديم للاهتمام واللام بمعنى الكل المجمعي
 كما ذكره المحقق الشيرازي في حواشي المصباح والثالث ان لم يذكر
 في المحيط شيئا منها الا بلفظ الكراهة الدالة على الظني
 وقد ذكرنا ان الحرمة دالة على القطع **الباب السادس**
في المكروهات اى فيما كره في الصلوة كراهة تحريم فانه مطلق
 واكثر ما ذكره كراهة تحريم والظاهر انه اراد بها ما هو المختار
 من مذهب الشافعيين فيما كره تحريما بلا اثم وقد ذكر فيها

ترك السنة وغير ما فيه اثم في الجملة واعلم ان الفعل المكروه
 يؤثر في نفس الصلوة فيوجب نقصها فاما في الجلائي فان
 كانت الكراهة نهيها وجبا عادة الصلوة لانه كترك
 الواجب ونهيها استحباب لانه كالتدبير كما في فتح القدير وذكر
 في الحاشية ان الامور المذكورة انما كانت مكروهة اذا كانت
 الفاعل متعمدا في ذلك والا فليست بمكروهة وهي تعقب
 مكروهها في ان المكروهات اكثر من ان يحصى كما صرح الجلائي
 وقد ذكرنا منها في اخر الباب العام من القسمين اثنتان
 واربعون مكروهات تكرر التكبير اي تكررها نحو الله اكبر الله
 اكبر فانه لم يشرع مكروا والرواية في النصف والتكرار
 بالفتح مصدر ثلاثي يفيد المبالغة كالترداد مصدر
 عند سبويه ومصدر فريد لصله التكرير قل الياء الفاء
 عند الكوفية ويجوز كسر التاء فانه اسم من التكرير كما
 ذكره الرضي والجوهري والعذ وهو ضم الاعداد بعضا
 الى بعض باليد اي باصابعها اليمنى او اليسرى قيل لا يصح ان
 لم يكره الا باليمنى لقوات سنة الوضع كما في الترمذي فان
 عذ بالقلب لم يكره وقيل يكره لانه ينقص الشروع وان عذ
 برف من الاصابع لم يكره فارج الصلوة وقيل العادة كالتأت
 على ربه وقيل هو بدعة لقول ابن مسعود رضي الله عنه تغيب

وروي في نسخة
 في رواية اخرى

الضعف في الدين
 كالتقصير في الصلاة

ولا ينعى ونسج ونحس في الزاهد وقال مشايخنا والصواب
 اي لا ينهي الضعفاء عن عذ التأت لانه اسكن للقلب في الحقايق
 لا اي لا يات القرآن والسورة ونحوها الى نحو ذلك الاي كسائر
 الاذكار والادعية كتسبيح الركوع والتسجود وغيره والاطلاق
 مشعر بان التفل كالقصر في الكراهة كما في الحاشية وقالوا هذه
 عندنا واتا عندهما فلا يكره وبه يفتي الاثر والحاجة كما في
 الحقايق والتخصر اي وضع اليد على الخاص وهو وسط الانسا
 يشبه فعل اليهود في الصلوة وخارجها ما هو من اخلاق
 الجبارة من الافعال كرفع الثوب وكشف الثياب كالتسبيح
 نوع مختار ويدخل فيه التربع بلا عذر في الصلوة وخارجها
 فانه من جلوسهم كما في الزاهد والخلق بالضم خص بالقلب
 والسخر يا المبركة بالبعيرة والجبائر للتعالي عن قول الحق
 كما في المفردات والخاسر التخمير اشارة الصوت في الجوف
 بلا عذر اي بلا سبب كتزيين الصوت وتطبيبه فلو كان
 بعد ذكر كسنة الخلق والمرض واعلام غيره وغيرها لم يكره قيل
 يكره ولو كان بغير حروف وصوت معتاد على تخرج خلوك كان
 بشرق فهو مكروه بالطريق الاولى فلم يقد لانه ليس بكلام
 وقيل يقد كالحل في التمر تاتي فتأمل فانه من مزلق الاقدام
 والتخمير اي دفع ما في النفس من الخامة في الصلوة قصدا

كما في الزاهدة فان تقطر بنفسه على الارض فلا بأس به لكن
 في المسنة ان مسح جيشه يكون اولى والتخمة خارج الصلوة
 الى اليسار فانه افضل كما في المسنة والبلقي في المسجد لا تحت المذبح
 ولا فوقها وان اضطر فالفرق لانه ليس من السجدة حقيقة كما
 في الخزانة والتخمة بالمعجزة اي دفع شئ من المصدد او اللانف
 كما في القاموس والتخمة اي اخراج الزيج من القدم في الصلوة
 غير السمع وفيه اشعار بان هذه التخمة لم يفسد لانه ليس
 بالسمع المتبرج والافسد عند الطرفين نحو اخ و اف
 ونف خلا لابي يوسف فانه ليس بثلاثة احرف كما في التمرناش
 وامساك الدرهم اي جنس المضروب المدفوع من الفضة
 فاللام يرد الجمع الى الجنس في القدم ونحوها كالدينار والفول
 والتبر والخمس والثلث ونحوها ما لا يمنع الفسدة
 اصلا ووضعا فلو منع واحد منها كرم بالطريق الاولي
 لانه مفسد وفيه اشعار بان لو كان في يده مثل الدرهم
 لم يكن كما في الزاهدة لكن في الخلاصة انه مكروه وحصل
 ذلك لكونه يوجب ترك سنة وضع اليد في الركوع وغيره
 فيغني عنه ما بعده واعلاء الى اسر اي جملة عالي او سافة
 من الظهر او البطن في الركوع فيكره كلاهما المخلقة السنة
 وجاز تضمين اللام للثعدي مثل تنفقه نفسه فانه متفق

في المسنة ان مسح جيشه يكون اولى والتخمة خارج الصلوة الى اليسار فانه افضل كما في المسنة والبلقي في المسجد لا تحت المذبح ولا فوقها وان اضطر فالفرق لانه ليس من السجدة حقيقة كما في الخزانة والتخمة بالمعجزة اي دفع شئ من المصدد او اللانف كما في القاموس والتخمة اي اخراج الزيج من القدم في الصلوة غير السمع وفيه اشعار بان هذه التخمة لم يفسد لانه ليس بالسمع المتبرج والافسد عند الطرفين نحو اخ و اف ونف خلا لابي يوسف فانه ليس بثلاثة احرف كما في التمرناش وامساك الدرهم اي جنس المضروب المدفوع من الفضة فاللام يرد الجمع الى الجنس في القدم ونحوها كالدينار والفول والتبر والخمس والثلث ونحوها ما لا يمنع الفسدة اصلا ووضعا فلو منع واحد منها كرم بالطريق الاولي لانه مفسد وفيه اشعار بان لو كان في يده مثل الدرهم لم يكن كما في الزاهدة لكن في الخلاصة انه مكروه وحصل ذلك لكونه يوجب ترك سنة وضع اليد في الركوع وغيره فيغني عنه ما بعده واعلاء الى اسر اي جملة عالي او سافة من الظهر او البطن في الركوع فيكره كلاهما المخلقة السنة وجاز تضمين اللام للثعدي مثل تنفقه نفسه فانه متفق

لا هلك

لا هلك كما في المغني يقال اعلامه اذا تركز كما في القاموس والاشار
 ابتداء ما بين الانسان من فضلة الطعام او غيره والس
 بالكسر القصر ولو كان قليلا اقل من خمسة وقيل ما دون
 ملاء الفم فرقا بين الصوم والصلوة فلو كان كثيرا قدر
 الخمسة او ملاء الفم فسدت كما في المحيط وذكر في المضمرات ان
 مقدار الخمسة غير مفسد وفيه اشار الى ان قليلا لا لاكل
 والشرب وكثيرها سواء كما في الجلالى وغيره وترك سنة من السن
 المذكورة كترك التكبيرات والتسبيحات والاعرابى عن الخصال
 على السنن الزواتى ان منها ما يات ثم تاركها على الصحيح
 وان كان معتقدا لها كما في التمرناش وانما القراءة في الركوع
 لانه اخراها عن محلها الذي هو الضم والاقراء في غيره لم يحسب منها
 كما في الكشف وخيل الا انك اذا اذكار الصلوة وانما جمع الذكر
 لانه اريد به الحاصل بالمصدد وهو لا يتيان بالقاط وذكى الترتيب
 فيها ويطلق ويراد به الموافقة على العمل بما اوجبه او تدب اليه
 كالتلاوة وقراءة الحديث ودرس العلم والنقل بالصلوة كما فتح
 القدير البارى في وقت تحقيق الانتقالات فان السنة الله
 يجب بالتحقق في الله في القيام ويتم الزاء في الركوع وكذا عين فيكره
 ان يكون بعد الاخطاط والخرود او يقال انه في القيام والقومة
 ثم يقال اكبر في الركوع او السجود او يقال سمع الله لمن حمده

ما دون الخمسة فانه لا يلزم
 قد ملأه فسدت سنة
 فلو كان قليلا اقل من خمسة وقيل ما دون ملاء الفم فرقا بين الصوم والصلوة فلو كان كثيرا قدر الخمسة او ملاء الفم فسدت كما في المحيط وذكر في المضمرات ان مقدار الخمسة غير مفسد وفيه اشار الى ان قليلا لا لاكل والشرب وكثيرها سواء كما في الجلالى وغيره وترك سنة من السن المذكورة كترك التكبيرات والتسبيحات والاعرابى عن الخصال على السنن الزواتى ان منها ما يات ثم تاركها على الصحيح وان كان معتقدا لها كما في التمرناش وانما القراءة في الركوع لانه اخراها عن محلها الذي هو الضم والاقراء في غيره لم يحسب منها كما في الكشف وخيل الا انك اذا اذكار الصلوة وانما جمع الذكر لانه اريد به الحاصل بالمصدد وهو لا يتيان بالقاط وذكى الترتيب فيها ويطلق ويراد به الموافقة على العمل بما اوجبه او تدب اليه كالتلاوة وقراءة الحديث ودرس العلم والنقل بالصلوة كما فتح القدير البارى في وقت تحقيق الانتقالات فان السنة الله يجب بالتحقق في الله في القيام ويتم الزاء في الركوع وكذا عين فيكره ان يكون بعد الاخطاط والخرود او يقال انه في القيام والقومة ثم يقال اكبر في الركوع او السجود او يقال سمع الله لمن حمده

في القصة لوجهين تأخير السنة عن محلها وتخصيلها في غير
 محلها ووضع يديه قبل وضع ركبته على الأرض متنازع فيه
 كما بعده للشيخ د بلا عدد من مرضى وكبرائه خلاف السنة كوضع
 اليد اليسرى قبل اليمنى والركبة اليسرى قبل اليمنى والخامس
 عشر رفعها أي يديه بعد رفع ركبته القيام كذلك بلا عدد
 لمخالفة السنة كرفع اليسرى قبل اليمنى والاقعاء له معات
 قد ذكرنا في المحرمات فان اراد ما ذكره ثم لم يجز لانه عنه
 محرمًا واذا اراد غير ذلك لانه استعمال المشترك بلا قرينة
 وتفطية الفهم أي ستره بالسنة أو غير بلا غلبة التشاوب
 الصواب المحرم وانما ذكره لانه فعل المحسوس وقد مر انه مستحب
 عند غلبة التشاوب وبغض العينين أي اطباق اجفاتها
 فانه فعل اليهود وخلاف السنة ففي الاغراض غرض القلب
 لا حضوره وفي الكون من وجد فيه حضوره فله ذلك وانما
 قرنا الآدم بالمقدي لانه من باب سفيه نفسه وقلب المحسوس
 أي نسوة ابحار الصغار وفي القاموس قلبه حوله عن وجهه
 والمحسوس صغار الاحجار والواحدة حصاة لان لا يمكن التجرد
 لارتفاعها وانخفاضها فاني لم اى القلب مرة او مرتين فانه
 باس به مرة حينئذ كما في الخزنة لكن في الكافي وغيره انه لا يريد
 على مرة قال صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر مرة او مرتين

ولكونه

ولكونه عبثا واكتسروا مسح جبهته من التراب والعرق
 قبل الفراغ أي قبل السلام كما مر في كونه في الخلال بالطريق الاولى
 وقد ذكر في الروضة انهم اختلفوا في ذلك المسح قال بعضهم
 لا يكون وهو قول الطرفين وقال بعضهم انه يكون وهو قول
 يوسف وكف الثوب أي فتمه بان يرفع من بين يديه او من خلفه
 عند السجود كما في الكرماني وانما ذكره لانه نوع تجتريه لا ولي
 الاكتفاء بما هو من اخلاق الجبارة والتشاوب أي النفس
 المذكور فدفعه بالسنة دون غيره والمنطوي أي التمدد اصله المنطوي
 قلبت الطاء ياء كالنقص وفرقة الاصابع أي غيرها او متعاجبة
 نصوت وفي القاموس نقصها والخامس والعشرون الاستراحة
 أي طلب الراحة بالانتقال من رجل إلى رجل أو القيام بأحد القدمين
 الا بعد ذنابه فعل الشيطان والاوي المروعة بين الرجلين
 وهي ان تقوم على كل مرة كما في القاموس وتفرج الاصابع أي
 تفرقها في غير الموضع فانه يفرج فيها كل التفرج كما مر والتجمل
 في المرأة أي طلب اتمام قراءة الصلوة قبل اوانه بان لا يفصل
 بين كلمات القرآن واما التجمل في التراجع فغير مكروه عنده
 الامام به هذان الدين ومكروه عند قاضي بديع الدين كما في
 المفيد وقيل نسوة الزاس مع الظاهر بالحفظ والرفع راحة
 والتخطي أي المشي ثلثا الاولى من المرات والخطوات فصاعدا

ابا غلظ بيبك او غلظ
 زور من

والذي لا بد من شئ في طلق ان كان قد رخص واحد
 لا يفسد ولا يشترط قد صنفين رخص واحدة
 نفسه والخطيئة والخطيئة والخطيئة
 مكره

ارى ذهب الخطأ حال كونه زائدا على الثلث بلا عدد لاختلافه عن
 المشي في الصلوة الخوف او سد فرجة الصف لو وقف بعد كل خطوة
 فان لم يقف فقد تجاوز الكراهة الى الفساد والخطوة بالضم
 وهوان يفتح ما بين القدمين وبالفحة المرة والتلوث
 التمايل اي العدول من الانتصاب وتسكين الاطراف يمينا
 وشمالا اى مرة الى جانب اليمين ومرة الى جانب الشمال قال صلى الله
 عليه وسلم اذ صلى احدكم فليكن اطرافه ولا يمايل تمايل اليهود
 ولا يلتفت الى التنفير بالالتفات وقتل الجنس القتل والبرق
 وغيرهما مما يضرو عن اذ حيفة ضحاك عنه لا بأس بقتله وفيه
 اشعار بان القتل خارج الصلوة في المسجد لا بأس كما في الحادي
 والقلم كالقلم واحد القلم بالفارسية سبش دون الثلث بالالف
 فان الثلث مفسد الا اذا كان بينها فرجة ودفعها حية تحت
 الحصى كذلك اي دون الثلث وعن محمد القتل أحب من الدفن
 كما في الترمذي والقائد التراق في الصلوة الا وفي التراق فان التراق
 ماء الضم فاذا لم يخرج فزق كما في القاموس وذكر في البستان
 ان في المسجد وغيره سواء فلا يترق عن يمينة وامامه بل
 يساره ونحت قدمه فان لم يجد مكانا فليترق بشيئا ثم
 يدلكه ويزع القصيص والقلنسوة والخف اى خف او خف
 غير مموح مما يتر القدم بعمل قليل عند المصل فلو كان

حقا

خفا مموحا او العمل كثيرا عنده فسد صلوة كما انه ليس
 لانه يحتاج الى اليدين ولذا خص النزوع وبأكل صريح المحيط
 وغيره والخامس والثلثون شتم الطيب بالكسر والتخفيف
 وبالفحة والتشديد اي حتى الالف اللذان عند النفس ويدخل
 فيه الرجحان ما لساقة وورقة رابحة طيبة والترقيع بمروحة
 باد كردن تاج بالثوب ونحوه وثالث فان ترقع ثلث
 مرات متواليات فسد صلوة عند بعض الشايخ لانه عمل
 كثير ولم يفسد اذا اغير في العمل الكثير لاحتياج اليدين وقامه
 في المحيط وتعيين التورة اي تعيين المصل التورة فلا يتخلل
 بتعيين الخارج الفاتحة في الصلوة ولا بتعيين سورة
 الكافرون والاخلاص في سنة الفجر والمغرب لصلوة معينة
 هذه يعزم المصنف فيشمل كل صلوة خصها المصل بسورة بحيث
 لا يقر في كل منها وبعضها غيرها اي غير ذلك السورة لا ت
 فيه حرجان الباقى فلو قرأها غيرها لم يكره وقيل انما يكره
 اذا اعتقد ان غيرها لم يجز او كرهه فان قرأه القس
 فلا بأس به هذا الكلام كغيره يعزم غير الفرض وقيل بخلافه
 والجمع مما بين السورتين بتوك سورة واحدة يكون بينهما
 في ركعة واحدة لان مراعات ترتيب السورة من واجبات نظم
 القرآن وقيل من واجبات الصلوة كما الترتيب وذكر في التمرات

الصلوات والاولى ان يقرأ في الاولى الثلثين وفي الاخرى الثلث
والثلثين عشر او عشرين ولا بأس ان يقرأ اربعين وثلاث ايات
لا اثر كما في النهاية ويستحب بعد الثلثين والثلث وقبل بقدر
النصف كما في الترمذي وغيره وهذا عند محمد واما عند الشافعي
فيطول اولى الفجر لا غير الفتوى على الاول كما في الزاهد والشافعي
ان يثبت على القراءة او الاستماع بسوا الجنة او المتوفى من النار
في اية الرحمة اي بسببها او معها فاتها من عابث كما في الرضا اية
العقاب للامام حاله من التوقف لكونه فاعلا للثبوت والمقتد
مطلقا الى الفرائض والتوافر متعلق بكل من الامام والمقتد
وهذا يستقيم في حق المقتد واما في الامام فلا لانه لو كان
المقتد في النفل طالبا الادعاء فلا امام ذلك كما في فتح القدير المنفرد
التالي في الفرائض دون التوافر لان الامر في ذلك متوسع والنجدة
على كون العلامة بفتح الكاف وكسر العين اي السجود على دورنا ياف
على الرأس فلو سجد على فاضل فوبه او لم يفسد كونه وجاز اذا
وجد اشتداد الارض فلو سجد على كفيه او يديه او ركبته او
خفيه جاز كما في الزاهد والشافعي والخامس الصاق البطن واليمين
لغة بالفخذ للرجال حال كونه وكذا بسطهم بالركوع اقترا
الرجال للجنب العضدين بفتح العين وضم الصاد وكسرهما
وبضتين ما بين المرفق الى الكتف لانه كلهما خلاف السنة
في حقهم

في حقهم كسب من الثلثين
او عشرين ولا بأس ان يقرأ اربعين
وثلاث ايات

في حقهم كسب من الثلثين
او عشرين ولا بأس ان يقرأ اربعين
وثلاث ايات

في حقهم كسب من الثلثين
او عشرين ولا بأس ان يقرأ اربعين
وثلاث ايات

في حقهم كسب من الثلثين في حقهم كسب من الثلثين والقصص
اي ما شققت الى الكتف من الفطن او القطن بفتح الفاف
وضم السين ما يلبس في الرأس او لابسهم اياه لانه ليس
بعمل الصلوة ويعمل كثير لكن في المحيط نزع الغنيم من ضد لانه
يحتاج الى اليدين بخلاف لبسه فانه غير محتاج وتصل بل
الامام ولو اداك الجماعة دون المنفرد فانه مستحسن منه
الصلوة بآيات القراءة او التبيح او القاء على السنن بحيث
ينقل التطويل بالضم على القوم للمقتدين به لانه يصير سببا لتفريد
مكروه وتخفيفه اي تخفيف الامام بحيث يفتح الى ترك اكمال
السنة بتقصير الشبهات وغيرها اي بالصلوة لمخاطبة اي
عجلت القوم بفتحهم اي طلبهم عنه اتمام صلواتهم قبل وقته
فان وقته بعد الاكمال ولذا ذم الجلة والعاشر الجلة الامام
المقوم اي اضطراره للمقتدي بكونه او تكراره اية للفتح اي
ازالة اغلاقه اذا قرأ الامام ما يجوز به الصلوة من القرآن
لانه يلجئهم الى القراءة خلفه وانه مكروه فينبغي ان يركع ولا يستغفر
وفيها اشارة الى انهم فتحوا عليه من ساعة الاربعين وانه
لمخبرهم ان لم يقر ما يجوز به الصلوة وكل منهما لا ينبغي فيه روا
حتى يستفتح او ينتقل الى اية اخرى والى انه لا يفسد صلوة الفاع
والامام سواء قرأ ما يجوز به او لم يقرأ او لم ينتقل

في حقهم كسب من الثلثين
او عشرين ولا بأس ان يقرأ اربعين
وثلاث ايات

في حقهم كسب من الثلثين
او عشرين ولا بأس ان يقرأ اربعين
وثلاث ايات

في حقهم كسب من الثلثين
او عشرين ولا بأس ان يقرأ اربعين
وثلاث ايات

واخذ منه اوله ياخذ وهو الصحيح كما في الحائض وجعل المرأة في داخل
 النهار فانه يخاف من هلكته كما في الواحد ^{او اكثر} وكذا في الكفن ان يجبر
 فيها بعد غلبة النوم وكلام القوم وفيه اشعار بان يكون الجهر
 في داخل الليل فانه يخشى الجهر افضل عند بعضهم والمخافة
 عند اخرين والنوسط عند الاكثرين كما في الترتاشي والناخلة
 لغة الترانة وشرعا ما فصله النبي صلى الله عليه وسلم
 بلا مواظبة والنهار لغة ضوئهم واسع ممتدة من طلوع الشمس
 او الفجر الى الغروب وعرفا من زمان طلوع الشمس الى الغروب
 وشرعا من طلوع الفجر الى الغروب وشرعا من طلوع الفجر الى الغروب
 وقراءة السلام اية السجدة فيما يخاف من الصلوة الا اذا كانت
 الاية في آخر السجدة كما قرأ فانه حينئذ لم يكن وهذا موافق
 لما في كتب العباد من الحائض ولا يعتمد عليه كثيرا اعتمادا على ما
 قال القاضي الامام وجاهد كلام الحائض انه يكره قراءة فيها الا ان
 ترك السجدة فقد ترك الواجب وان سجد لم يتابعه القوم بضيق
 انها صليبة بلا ركوع وبالحالها يكره وقالوا هذا اذا كانت في وسط
 السجدة ولم يركع قبل السجدة فان ركع فلا بأس بذلك حاصل
 الرقبة الكرامة سواء كانت في الوسط او اخري ثم قال بعضهم
 انها اذا كانت في الوسط ففيه تفصيل وكلام مشير الى ان لا
 يكره في الجمعة والعيدين كما في المحيط وغيره وتكرار الآية سرورا

انما ينسب اليه من غير وجه

اي لا جبر

اي لاجل السرور بآية الرحمة او خوفا بآية العذاب والسرور بانكم
 من الفرج والحزن خشونة في النفس بالحصل فيه من الفرج في ركعة
 من الغرايين بلا عذر اي قصد اخلا بكونه بالسوء لا بكونه تدارها
 في النوافل والتين المؤكدة والتوا نداء وانما اخر التين رقبيا
 من الاء في الى الالعلى مطلقا اي بعدد وبلا عذر فانه قام عليه السلام
 ليلة بقرأة آية واحدة حتى اصبح ان تعذبهم فانهم عباد الله
 وصلى ابن مسعود رضي الله عنه ليلة بردة اية حجة الصحيح قبل
 وبكره في علما وصلى عيسى الدار ليلة الى الصباح بآية ام حب
 الذين اجتمعوا التينات لآية كما في الجلالة في وهما كلام وتكرار
 السجدة الواحدة بلا عذر في ركعة واحدة في فرض من الغرائض
 دون النوافل فلو فرض في الركعة الاولى من فرض سورة التاسع ثم قرأها
 في الثانية ايضا لم يكره كما في الحائض لكن في المسببة يكره التكرار
 في الركعتين من الفرض وعن ابي يوسف وجب الشهور والباس
 عشر الصلوة رافعا يمينه الى اللفقين اي صلوة طال كونه مشتمرا
 كنية عن الزرع فالكم بالضم والتشديد مدخل اليد ومخرجها
 من الثوب والرفق كمنبر ومجلس مفصل الذراع في العضد
 للرجال اي كل من الرجال ومن النساء فان رفع من حوا
 مفصل الصلوة وغوا المقتضى الاول قوله الامام والمقتضى
 فانها مشتملة في الحكم في الفرض والتفصيل لا يوجب التطويل

فانما لا ياتي في التفسير ان كانا في السجدة
 انما لا ياتي في التفسير ان كانا في السجدة
 انما لا ياتي في التفسير ان كانا في السجدة

المكروه وتترك الاستماع المفروض بخلاف المنفردة فإنه يكون منه في
 الفرض ويجوز في النفل كما في المحيط وغيره عند فرة أية الترتيب
 أي بعيد قراءة الإمام أية غرض من الغرض أو الجنة أو الرضاء أو اللقاء
 وقراءة أية الترتيب أي التخوف مع الخوف من الدنيا والآخرة
 أو النفس أو الشيطان صدق الله أي قال الله تعالى مطاعا لما
 في نفس الأمر وبلغ رسوله أي اجتهاد في إيصال الأحكام إلى الخلق
 ولم يقصروا في حكم من التبليغ والرسول بضمين وسكون
 السين جمع الرسول وقد مر الكلام في شيء إلى أنه لو سمع منه اسم
 نبي فصل عليه أو اسم الشيطان فلعنه أو الحج أو الجهاد ضال
 أن يتركه كما قال المتأخرون وليس في ذلك رواية عن النقة بين
 كما قال الجلابي والاعتماد بخلاف الأقامة بخلاف فيكون من قبل
 المضمين أو أجز الشيء مجرى النظر فإنه من بعد نفسه في الأساس
 وغيره اعتمده وسباني معتمداً خاطئاً ولو جعل الأمر مكان
 البناء كان الحسن أو اسطوانة أو عصاً غير بلا عذر اختياراً
 بلا قوض وخوف في غير التوافق في الفرائض دون السنة والنفل
 وأعلم أنا قد ذكرنا شيئاً مما تركه من أجزائها فنقول بكونه لف
 العامة حول الرأس وأبداء الهامة وسعد الثوبان يضع قبة
 أن يضع على كتفيه ويرسل طرفيه فنصلي في البقاء ينبغي أن
 يدخل يديه في كفيه ويشدها بمنطقة والصلوة في ثياب البدة
 وفي قوله

وفي ثوب فيه صورة ذي روح أو بين يديه أو فوق الرأس أو اليدين
 أو اليسار وخلف صف فيه خيمة وبين يديه كأنه أو تتخذ
 فيه نواقيص الإمام في الطاق أو في الصف أو في غير الوسط أو كان
 أو على الأرض وحده أو في أذن واحد أو الترتيب بلا عذر كما في
 الخزانة ومع قلنسوة بلا عمامة أو شيء آخر كما في الجوهري وحاس
 الرأس ولو متفرعاً هو المختار وعاء المشاكب وستر القدم
 في السجود والقراءة في غير القيام ولف الذنوب حول الرأس
 والصلوة في أرض مزرعة وفي أرض في أطرافها الفاس ومع مطالبة
 بالبول أو الفانط وفاتم الذهب أو الحديد أو النحاس أو الصف
 كما في الكثر والعمل القليل كضربة واحدة ومع النجاسة القليلة
 كما في فتح القدير **الباب التاسع في المباحات** أي كل مباح
 في الصلوة والوقوف أن يجمع كاخانة والحق أن يترك الباب كله إلى
 المستحبات فإنه يجاب بترك كل واحد منها عن الخزانة إليه أي الثياب والفرش
 وهي أي المباحات الدال عليها المستغنى أحد عشر مباحاً العام
 ثمانية من المباحات نظره أي المصلي عنه ويسمى بمو في عينيه
 بضم الميم وسكون الميم وتبدل وأى طرفيهما ما إلى الأنف
 بالانحياز الوجه لأنه محل بالخنوع النظر كما ذكرنا وتسوية
 موضع سجوده بقلب الجبهة مرة أو مرتين للعدوك كما ذكرنا في قوله
 أي المصلي المحبة المطلقة ببيضاء كانت أو سوداء بلدية كانت

او بدقية قاصدة له او غير قاصدة مطلقا بضربة واحدة
 او ضربان كثير وقيل لا يقتل البضاء لها خفيوانا غشمة مرمية
 لانها جنية الا اذا كانت تخرج على الطريق فيقال لها مري بادن
 الله تعالى فان امتثلت والا تقتل لانه عليه السلام عاهد
 الحق ان لا يظهره وافي صورة جنة فان نقضوا العهد ببيع قتلها
 والا عذار اولى وقيل اذا قتلها بما لحات كثره تفسد صلوة
 والاصح ان لا يفسد وهذا اذا جثت الا يذء والا يكره قتلها
 كما في التمر تاشى ثم زاد لزيادة الابيضاح لقوله مطلقا وان
 لم يكن يحتاج اليه فقال وان احتاج في قتلها الى المعالجة
 الى المباشرة الكثيرة في ركن واحد وكما لا احتياط ضربا للامام
 حية في سقف المسجد ثلثا في ثلثة اركان فاذا سقطت
 انم قتلها فوزنت كانت ثلثة عشر متاوفي رواية سبعة عشر
 متاكل من ثمانمائة درهم وان يكون في فقه درهم او دينار
 جمع دينار مضروب مدق من الذهب يوزن مثقال اصل دينار
 فابعد التوزن بانه ثلثا يلبس بمصدر كذا ذاك لكونها لا
 تمنع اى للصلى عن سنة القراءة والا كان مكروها كمرور الناس
 ان يكون في يد ما ارتمى لا يمنعه من سنة الاعتماد في القيام
 والركوع ومن سنة البسط في السجود والقعدة والا كره
 كما ذكرنا وقراءة القراءة لغت اسم لكل مقروء اذا تكروا شرا

اسم

اسم لهذا المنزل الغري اذا عرف بالاسم كما في فتح القدير فعلى
 هذا يطلق على كل اية ولو قصرت وعرفا اسم لهذا المنزل الغري
 اذا عرف بالاسم كما في فتح القدير فعلى هذا يطلق على كل اية
 ولو قصرت وعرفا اسم لهذا المنزل الغري المجزئ لا يطلق الا على
 سورة او اية مثلهما كما في المحا في ذكر في التلويح انه قد في العرف
 العام اسم لهذا المجمع وعند الاصوليين وضع تارة للمجمع
 وتارة لما يعم المحل والبعض فيكون القرآن حقيقته فيهما باعتبار
 وضع واحد الا ان الحكم يعتبر دليلا في نفي الاصوليين على
 التاليف اى على ترتيب الايات والسود على ما عليه المصحف
 الآن وكان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا
 الترتيب فترتيب الايات توقيفي وهذا خلاف واما ترتيب
 السور فقد اختلف انه كان باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم
 او توقيفا وهو الرابع كما فتح الباري ويؤيده ما في المصنفين لا باص
 بالقراءة في الصلوة على نظم القرآت وتاليا في لان الصحابة يقرؤن
 على ترتيب المصحف وقيل اى على اصل الترتيب بلا رعاية الوقف والعل
 والملة والادغام البينة في علم القراءة وهذا كلام ساقط
 لا يقر فساد به بان البيان معنا لما ذكرنا وحكم لانه ان
 غير المعنى بترك الرعاية قد الصلوة على الصحيح نحو جاي
 بلا مع وايالك بلا تشديد كما في الظهيرة على انه روي انفا ثل

عن اسرار الصحابة كانوا يقرؤون القرآن على التاليف في الفرائض
ومشايجنا استحسنوا قراءة المفضل بلسان القوم وتعلموا في مثله
في الخزانة والظهيرية وغيرها ونفص الثوب أي تحريكه لب قط
عنه ما عليه من التراب والهوام وغيرها كما يلتصق بجده
أي لئلا يلتزم ما على الثوب بجسم المصل في حال الركوع فأت
الثوب يتصل به حينئذ بخلاف حال القيام والاولي ان يكون
النفص مستعملا في المعنى العرفي وهو الانتشار ولعله من
قبيل الاكتفاء فان السجود كالركوع فكذلك حرف ناصت بنفسها
للتعليل عند البصرية ويحتمل ان تكون جارة بضمير بعدها
عند الفريقيين وللبدر الجهم كما في المفردات وقراءة اخرى
في ركعة اولي وقراءة اخرى سورة اخرى في ركعة اخرى على القول
الصحيح فانه قال في الاصل لا بأس به لكن في الخزانة وغيره انه
لا ينبغي ان يفصل ذلك لانه مكروه عند اكثر مشايخنا وفي
الكلام اشعار بانه لا بأس بالطريق الاول لقراءة في كلهما من
وسط سورة واحدة او من اخر سورة واحدة او في ركعة
من اخر سورة وفي اخرى سورة تامة او في ركعتين سورة
واحدة كما في الخلاصة وغيرها والصحيح عندهم لا معنى
مقابل باطل فلا يجوز به العمل اصلا في الفتوى فيجوز
العمل بمقابلته في الجملة وهو المراد ههنا والخاص ببعض

ثلثة

ثلثة تكرار السورة أي تكرار سورة واحدة كانت او غيرها
في ركعة واحدة في التطوع فانه في الفرائض يكره وفيه اشعار
بانه لو كرر في ركعتين فلا بأس بالطريق الاول كما في النسبة
والتطوع في الاصل تخلف الطاعة وفي التقاريف تتبع ما لم
يلزم كالنفل على ما في المفردات وفي الشريعة هو المستحب
كأمر وان يكون معتمدا حائطا او سطوانة في التطوع دون الفرائض
ولو كان هذا لا اعتمادا بلا عذر واختيارا فلو اضطر فلا بأس
بالطريق الاول كما مر في حطة الامام أي نظره بمؤخره عسبه
والاحسن ترك التقيد فانه احد المبوقين ولو سئله كم
سبق فقل الى صاحب وقضى مقدار ما يقض جاز كما في الخزانة
الى من خلفه يسكون الالام وفتحها نقيض القدام حال كونه
شاككا في الباقى من الصلوة والشك خلاف البقين فيشمل الفتن
لغة ليقوم أي لقيام الامام القاعد صرف اللحظ ان قام بتقديم
هو تأكيد لا مستورا وخو أي نحو القيام عطف على يقوم
أي يجلس أي جلس هو وماز المباحات في اللطولات
الباب الثامن في المفصلات أي جميع ما يبطل به الصلوة
وهي في التحقيق لغة رجوع الشيء الى حقيقته بحيث لا تكون
شبهة والمعنى هاهنا حال كون تلك الحصة ثابتة في وقت
رجوع المفصلات الاكثر المتفرقة التي ضابط لا يشتد منه

فرد منها ولا يكون بين اقسامه تداخل فهو حال تقدم للمهو
 فاعل النسبة معزى خمسة على العموم اى خمسة مفيدات على
 جميع المصلين في جميع الصلوة وفيه انما ترجع في التحقيق الى
 اثنين وتوسل فاستثنى الاثنين واجب كما سيأتي والاوي
 ثلثة ترك القرض والقول والفعل للنافيات للصلوة التكلم
 بكلام الناس اي باللسن مثله في الصلوة فالتكلم استخراج
 اللفظ من العدم الى الوجود ويعدنى بالياء وبنيته والكلام
 في الاصل على الصحيح اللفظ وفي عرف اللغة التركيب من حرفين
 فصاعد كما ذكره الرضوي للحرف الواحد ليس بكلام فلم يفيد
 وبفسد الحرف وان كان احدهما زائدا نحو اخ واف وتنف
 وفي البي يوسف انه غير مفيد لانه واحد باعتبار الاصل
 وهذا ليس بقوي كما في الكافي والناس اصله انا من جمع الناس
 الشر مثلا لانسان والواحد اسمي كما في القاموس مطلقا
 اى قليلا كان او كثيرا عهدا او خطأ قاصدا به الاصلاح او غير
 قاصدا لا يتبرمة او غير عالم به حقيقة اى بان يخلط الناس
 كما اذا سلم او رد او اجاب لعاطل او لمخير بخير بتره او
 بسئه او بما يجب نحو الحمد لله او اتاه الله او سبحان الله
 او حمدا بان لم يخاطب كما اذا دعا بما يشبه كلامهم نحو اللهم
 ارزقني بقلها وقتا نصا ونحوها وعندها يخلط من بقلها

فانه

فان حقيقة فظا هو وان كان في كلامه غير ذلك
 في كلامه في كلامه في كلامه في كلامه في كلامه
 في كلامه في كلامه في كلامه في كلامه في كلامه
 في كلامه في كلامه في كلامه في كلامه في كلامه

فانه قرآن ونحو اللهم اغفر لى بخلاف لى لانهم اختلفوا في اللهم
 اغفر لى قرآني او عبادي ونحو اللهم اعطني دراهم او منزل
 طيننا فانه مما يطلب من المخلوق كما في الترتاشي والضحك في البغضة
 والنوم من الباليخ والبصق فيه تسامح فانه ان كان يسيرا كالشتم
 لم يفسد وكذا لو كان له صوت مصمت ليس فيه تقطيع حرف
 كالسعال والعطاس كما في الجلاقي وهذا الكلام مشير الى ان
 الضحك المفسد لهو من كلام الناس فيكون قسما من التلويح
 لا قبالة له ولما ان التسميم قسم من الضحك لا قيم له واليه
 اشار القاعد حيث قال لا يصح ان الضحك اسم جنس تحت
 نوعان التسميم والفقهية ويؤيده ما قاله الرغب الضحك
 انبساط الوجه وتكثر اللسان من المزور على القاعدة
 عن الامام فاضل خان القهرية ان تبدو نواجه مع صوت
 والضحك بلا صوت والتسميم دون الضحك نظير ذلك النوم
 ثم النفس في السنة وفي فتح الباري ان انبساط الوجه
 بحيث يظهر الاسنان من السرور ان كان بلا صوت فتسم
 وان كان بصوت يسم من بعد فقهية والافضح والعمل اي
 كل فعل مناف للصلوة كالاكل والشرب والشئ والرفق واللبس
 والنزع وغيرها من افعال لا يحسد الكثير منه لا يسير
 والفرق بينهما الجتهاده واجتهاد غير فان ادنى الى كثير

الضحك

سمو لا دون جنة وان يفسد المصلي لا الوضوء
 والفرقة وهي يكون مسوقا الى الجحيم
 فانه يفسد الصلوة والوضوء كما
 التسميم فانه لا يفسد
 والافضح وهو

الضحك المفسد هو الذي يفسد الصلوة
 فالعبد والنوم والتسميم
 الضحك

وفي ترك الفاعل يدل ما ارماه حجر من مشي انسان لكن يخرج
 عندها هو ناقض الموضوع بلا قصد كما اذا اضطر بالبول والغائط
 او غيره وكما اذا ادماه شئ من شجر او حجر سقط من على قائمه قصد
 عند الطرفين علة انه داخل في العمل الكثير او ترك الفرض فان
 المظاهرة شرط مجمع عليه الا انهم تركوا القليل فمن سبقه الحدث
 لحديث صلى الله عليه وسلم وفيه اشارة الى ما ينبغي ان يرعاه من حسن
 الخاتمة بلا اشتباه فان الحديث قاطع لا يشتغل بجميع العلم
 الذي في حاله وفي التقدير اشعار بان لم يبلغه الى الاتمام ولعل
 هذا البر نافع للاتمام بحجة النبي صلى الله عليه وسلم ما انجز
 الافتتاح بالاحتشام قد تقدم بالغرض قليل ومال بين
 الاحباب البياض والتواد بسكون القلم لوقع القباب عند
 عراش الكار الفكر بلا مثاله الخاطلين الراغبين من حول
 الزبال لعله يتولد منهم اولاد من الصالح الاعمال يوم العيد

سنة سبع واربعين وتسعة

من الاعوام النبي ارجوا بهذه

النتمة حسن العاقبة والخاتمة

تمت الكتاب

بسم الله الملك

الوقاب

الذين قد تداركوا الغفلة

او قفتك وسبيلك لكل من
 يخدم العلم الشريف كتاب تفقه على
 هذا الامام ابي حنيفة تفقهها الله تعالى
 ببركة علومه العزيمه الست الموصونه
 والجواهر المكنونه الست من عيشته لنت
 المرحوم حبيبنا جبري ^{طال} ويطلب العلم ويد
 عوامن الله لها ان يرحمها في الدنيا
 والاخر والسلام علي من اتبع سنة
 نبيينا عليه السلام فمن بدله بعد ما
 سمعه فانما رشه علي الراغبين ببدلوه
 ان الله سميع عليم

١٢٢